الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة
رقم: .....

ميدان: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع:العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبين:

❖ بوراس مروان
❖ زوغلاش يونس

تحت عنوان

دور جودة المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي

- دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة-

لجنة المناقشة:

أ. بحري علي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســـا
د. رابح طويرات	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
أ. زيد أيمن	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

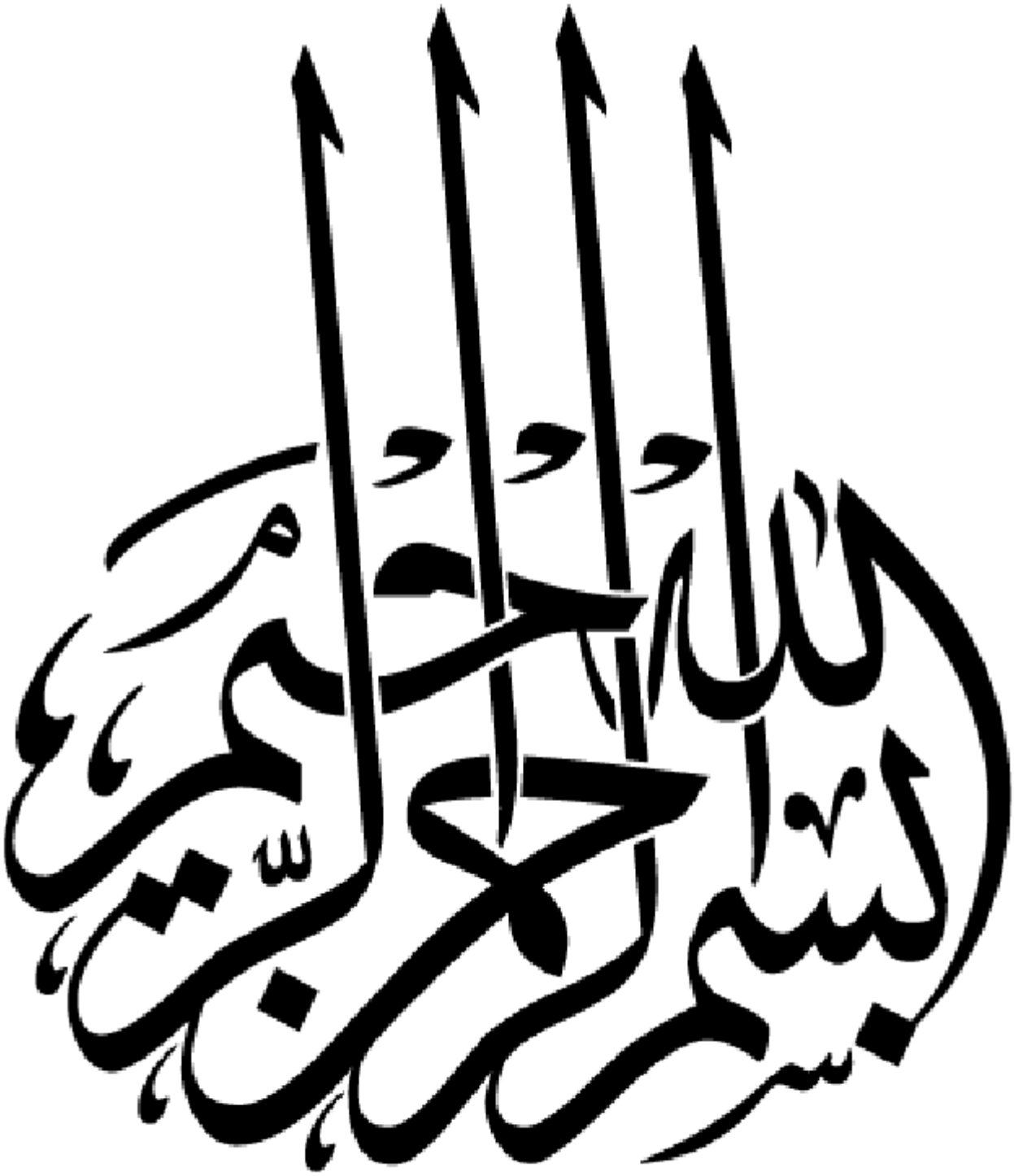
بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى :

ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ (41) قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلُ ۚ كَانَ أَكْثَرُهُم مُّشْرِكِينَ (42) . " الروم "

عن أبى هريرة رضي الله عنه :

أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم : مرّ على صُبْرَة طعام، فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللاً، فقال : (ما هذا يا صاحب الطعام؟)، قال: أصابته السماء يا رسول الله)، قال: أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس؟ من غشّ فليس مني) رواه مسلم.
وفي رواية أخرى للحديث عند مسلم : (من غشنا فليس منا) .

شكر وتقدير

" لئن شكرتم لأزيدنكم "

الحمدلله الذي هدانا وأعطانا من موجبات رحمته الإرادة والعزيمة على إتمام هذا العمل فالحمدلله أولا والحمدلله ثانيا والحمدلله ثالثا وأبدا.

نتقدم بجزيل الشكر والثناء الخالص والتقدير لدكتور طويرات رابح الذي كان ومزال وادعوا الله أن يبقي للدروب منيرا بنصائحه القيمة وإرشاداته الوجيهة ، والذي كان له الأثر البالغ على إتمام هذا العمل .

ونخص بالشكر كذلك البروفيسور " سعيدي يحي" و الدكتور "بن البار موسى" اللذان كانا بمثابة المرشد والدليل في إتمام هذا العمل.

وشكر موصول إلى لجنة المناقشة على تكرمها بقبول مناقشة هذه المذكرة .

وإلى كل من مدني مداد العون وأرشدني لانجاز هذا العمل المتواضع .

مروان
يونس

إهـــــداء

إلى العظيمة في عطاءها إلى نور الحياة وبهجتها ، إلى المعلمة الأولى سيدة النساء التي أعطتنا من روحها لتبقي أرواحنا .

أمي (رحمها الله وجميع أمهات المسلمين)

- وحفظ جميع أمهات المسلمين –

إلى سيد الرجال الذي انتظر أن يقطف جهد السنوات الطوال من التعب المضني نرجو أن تتحقق بهذا العمل المتواضع .

أبـي حفظه الله

وإلى أمي الثانية التي كانت سندي حفظها الله .

إلى جميع إخوتي (منير ، منال ، إكرام ، وداد)

وإلى جميع أصدقائي وأحبائي

والى طلبة قسم العلوم المالية والمحاسبة بجامعة محمد بوضياف .

إهـــــداء

اهدي ثمة هذا العمل :

إلى اعز مخلوق على قلبي من علمني الصبر والمثابرة في حياتي والدي العزيز أطال الله في عمره .

إلى اغلي واحن مخلوقة من غمرتني بحنانها ودعواتها والدتي العزيزة أطال الله في عمرها .

والى العزيزة جدتي رحمها الله وأسكنها فسيح جناته .

إلى أجمل هدية وهبني الله بهم إخوتي .

(ياسين ، ايثار ، عبد الرؤوف ، بلقيس)

إلى من عشت معهم احلى الأيام وأخذت منهم احلى الذكريات أصدقائي الأعزاء

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
الفهرس	VII – IV
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الملاحق	X
مقدمة	أ- و
الفصل الأول: مدخل إلى جودة المعلومة المحاسبية	
تـــــــمـهـيد	02
المبحث الأول: جودة المعلومة المحاسبية	03
المطلب الأول: مفهوم المعلومة المحاسبية وخصائصها	03
1-1- مفهوم المعلومة المحاسبية	03
1-2-الخصائص الرئيسية	04
1-3-الخصائص الثانوية	05
المطلب الثاني: القيود الأساسية للخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية	06
المطلب الثالث: مستخدمي ومصادر المعلومة المحاسبية	09
3-1-مستخدمي المعلومة المحاسبية	09
3-2-مصادر المعلومة المحاسبية	10
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية	12

المبحث الثاني: دور التدقيق الخارجي والنظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات	15
المطلب الأول: أهمية النظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	15
المطلب الثاني: مساهمة التدقيق الخارجي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	16
المطلب الثالث: علاقة حوكمة الشركات بجودة المعلومات المحاسبية	17
خاتمة الفصل	18
الفصل الثاني: الفساد المالي وارتباطه بالمعلومة المحاسبية	
تـــــــمـهـيد	20
المبحث الأول: الإطار النظري للفساد المالي	21
المطلب الأول: مفهوم وخصائص الفساد المالي	21
1-1-مفهوم الفساد المالي	21
1-2-الفساد المالي منظور بعض المنظمات والهيئات الدولية	21
1-3-خصائص الفساد المالي	22
المطلب الثاني: مظاهر الفساد المالي ومسبباته	24
2-1-مظاهر الفساد المالي	24
2-2-أسباب الفساد المالي	25
المطلب الثالث: مؤشرات الفساد المالي	26
المبحث الثاني: الارتباط بين المعلومة المحاسبية ومظاهر الفساد المالي	27

المطلب الأول: اختلاس الأموال وعلاقته بالمعلومات المحاسبية	27
1-1-مفهوم الاختلاس	27
1-2-أنواع الاختلاس	27
1-3-فحص الحسابات لغرض اكتشاف الاختلاس	28
المطلب الثاني: التهرب الضريبي وعلاقته بالمعلومة المحاسبية	30
2-1-مفهوم التهرب الضريبي	30
2-2-طرق التهرب الضريبي	31
2-3-دور أليات المحاسبية والتدقيق في الحد من التهرب الضريبي	34
خاتمة الفصل	35
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية	
تـــــــمـهـيد	37
المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية	38
المطلب الأول: منهجية ومجتمع الدراسة	38
1-1-منهجية الدراسة	38
1-2-مجتمع الدراسة	38
المطلب الثاني: أدوات وعينة الدراسة	38
2-1-أدوات الدراسة	38
2-2-عينة الدراسة	39
المطلب الثالث: الوصف الديموغرافي للعينة	40
3-1-الخبرة المهنية	40
3-2-المؤهل العلمي	41

3-3-التخصص العلمي	42
3-4-ثبات الاستبيان	43
المبحث الثاني: تحليل وتفسير نتائج الاستبيان	44
المطلب الأول: تحليل محاور الاستبيان قبل التطرق إلى تحليل عبارات الاستبيان لابد من توضيح مجالات الاستبيان ودرجات الموافق المتبعة:	44
1-1-تحليل عبارات المحور الأول	44
1-2- تحليل عبارات المحور الثاني	47
1-3- تحليل عبارات المحور الثالث	49
1-4- تحليل عبارات المحور الرابع	52
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات	56
2-1-الفرضية الأولى	56
2-2-الفرضية الثانية	57
2-3-الفرضية الثالثة	59
2-4-الفرضية الرابعة	60
خاتمة الفصل	63
خاتمة	65
قائمة المراجع	67
قائمة الملاحق	70

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	خاصية الملائمة للمعلومة المحاسبية	04
02	خاصية الثقة للمعلومة المحاسبية	05
03	مؤشرات الفساد المالي	27
04	طريقة الإجابة على أسئلة الاستبيان (سلم ليكارت الخماسي)	39
05	خاص باستمارات الاستبيان	39
06	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	40
07	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	41
08	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	42
09	معامل ألفا– كرونباخ لمحاور الاستبيان	43
10	مقاييس الإجابة على فقرات الاستبيان	44
11	المتوسطات الحسابية وقيم t لعبارات محور التزام بالنظام المحاسبي المالي	44
12	المتوسطات الحسابية وقيم t لعبارات محور جودة المعلومات المحاسبية	47
13	المتوسطات الحسابية وقيم t لعبارات محور مساهمة مدقق الحسابات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	49
14	المتوسطات الحسابية وقيم t لعبارات محور الفساد المالي	52
15	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور التزام بالنظام المحاسبي المالي	56
16	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور جودة المعلومات المحاسبية	58
17	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور مساهمة مدقق الحسابات	59
18	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور الفساد المالي	16

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	40
02	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	41
03	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	42
04	المتوسطات الحسابية وقيم t لعبارات محور التزام بالنظام المحاسبي المالي	45
05	المتوسطات الحسابية وقيم t لعبارات محور جودة المعلومات المحاسبية	54
06	المتوسطات الحسابية وقيم t لعبارات محور مساهمة مدقق الحسابات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	50
07	المتوسطات الحسابية وقيم t لعبارات محور الفساد المالي	53
08	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور التزام بالنظام المحاسبي المالي	57
09	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور جودة المعلومات المحاسبية	58
10	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور مساهمة مدقق الحسابات	60
11	الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور الفساد المالي	61

قائمة الملاحق

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	استبيان الدراسة	70
02	قائمة محكمي الاستبيان	73
03	توزيع العينة حسب الخبرة	73
04	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	73
05	توزيع العينة حسب التخصص	73
06	اجابات المحور الأول	74
07	اخبار الفرضية الأولى	74
08	اجابات الحور الثانية	75
09	اختبار الفرضية الثانية	75
10	اجابات المحور الثالث	76
11	اختبار الفرضية الثالثة	76
12	اجابات المحور الرابع	78
13	اختبار الفرضية الرابعة	78

مقدمة

مقدمة:

يعد موضوع منفعة المعلومة المحاسبية أحد أهم اهتمامات المؤسسات والمنظمات والهيئات على اختلاف أهدافها و أشكالها، إذ يستوجب عرض المعلومات مالية موثوقة وملائمة تخدم الأطراف ذات الصلة، وهذا لا يتحقق إلا بوجود أسس ومعايير موحدة وملزمة للمؤسسات والممارسين المهنيين تسعى لتحقيق متطلبات القياس السليم والإفصاح المحاسبي والشفافية في عرض المعلومة المالية.

ويعبر الفساد المالي عن مجمل الانحرافات المالية ومخالفات والقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة والمؤسسات، ومخالفات التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، إضافة إلى ذلك فان الفساد المالي لا يعود إلى ممارسات نشاطات غير شرعية فحسب، فقد يكون أيضا بسبب الكيفية التي أظهرت من خلالها المؤسسات الاقتصادية وضعياتها المالية، أي من خلال فقدان المعلومة المحاسبية التي تتضمنها القوام المالية، والتي أعدت بطريقة لم تبين حقيقة الوضعية المالية للمؤسسات، مما ترتب عنه فقدان المعلومة المحاسبية لأحد أهم عوامل تميزها إلا وهي جودتها، خاصة بعد تلك الأزمات المالية المختلفة من المنظور أن الفساد المالي قد يكون أهم مسبباتها وذلك عبر المعلومات المحاسبية المظللة التي يتم التأكيد على صحتها من طرف معدي المعلومات المحاسبية، وما تتضمنه من مخالفات حقيقية، فضلا على أنه ومن بين أهم عوامل انهيار الشركات هو افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة وعدم الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية.

أ- إشكالية الدراسة:

لقد ازداد تأثير مظاهر الفساد المالي على جميع اقتصاديات دول العالم سوءا، فضلا عن الخلفية المحاسبية لها التي أدت إلى ظهور تلك المظاهر، وذلك باعتبار أن المعلومات المحاسبية التي كانت تقدم لم تتسم بالجودة المطلوبة، وغير مفيدة من اجل الحد من مظاهر التلاعب المالي، وتسعى هذه الدراسة إلي الوقوف على اثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي ومن هنا نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

مامدى مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية ؟

ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية تتمحور كالتالي:

1. هل يلتزم معدو القوائم المالية بتطبيق النظام المحاسبي المالي للحد من الفساد المالي ؟
2. هل تتميز المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية بخاصية الملائمة والموثوقية للحد من الفساد المالي ؟
3. هل يؤدي مدقق الحسابات دور هاما في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية للحد من الفساد المالي ؟

4. هل تختلف مظاهر الفساد المالي عن بعضها البعض من حيث درجة انتشار بالمؤسسات الاقتصادية ؟

ب- فرضيات الدراسة:

وللإجابة علي الأسئلة الفرعية المطروحة ومن ثم الإشكالية الرئيسية للدراسة، تم صياغة الفرضيات التالية:

1. يلتزم معدو القوائم المالية بتطبيق النظام المحاسبي المالي للحد من الفساد المالي.
2. تتميز المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية بخاصية الملائمة والموثوقية للحد من الفساد المالي.
3. يؤدي مدقق الحسابات دور هاما في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية للحد من الفساد المالي.
4. تختلف مظاهر الفساد المالي عن بعضها البعض من حيث درجة انتشار بالمؤسسات الاقتصادية.

ج- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه كونه من مواضيع الساعة، وبالتالي يتوقع أن يقدم هذا البحث بعض الرؤى والمعلومات الإضافية لكل المهتمين بدراسة ظاهرة الفساد المالي واثر جودة المعلومات المحاسبية للحد منها، وخاصة مؤسسات مكافحة الفساد بكافة صوره من خلال العمل على سن القوانين والتشريعات الملائمة للحد من هذه الظاهرة، وكذلك نبين أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

- الحاجة الماسة للدور الذي تؤديه جودة المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي.
- مساعي جميع دول العالم ككل الرامية لمكافحة مظاهر الفساد المالي والتي من ضمنها إصلاح المنظومة المحاسبية الذي يحد من انتشار تلك المظاهر.
- المشاكل والعوائق التي تحول بين الشركات وتقديمها لمعلومات محاسبية ذات جودة، وتكمن أهمية البحث في سبل الحد منها.

د- أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- تحديد العلاقة بين المعلومة المحاسبية ومختلف مظاهر الفساد المالي.
- توضيح مظاهر الفساد المالي ذات الخلفية المحاسبية.
- التطرق إلي الإطار المفاهيمي لظاهرة الفساد المالي وتوضيح الأسباب والدوافع الجوهرية التي دفعت إلى انتشار الفساد بصورة طاغية، لدرجة أنها لا تميز بين دول متقدمة ونامية
- الوقوف على دور الأجهزة المتخصصة في مكافحة الفساد المالي.

هـ- أسباب اختيار الموضوع:

- الميل الشخصي لهذا الموضوع كونه من المواضيع الحديثة، التي تعرف تطورات وتحولات كبيرة تهدد استمرارية اقتصاديات الكثير من الدول ومن بينها الجزائر.
- الانتشار الواسع لظاهرة الفساد المالي، الأمر الذي شجعنا علي تشخيص وتحليل الظاهرة.
- الاقتناع الشخصي بضرورة بناء قاعدة محاسبية على أسس سليمة للحد من مظاهر الفساد المالي التي تدمر استقرار واستمرارية الشركات عالميا ووطنيا.
- قابلية الموضوع للدراسة والبحث.
- محاولة إعطاء نظرة ولو عامة حول خطورة هذه الظاهرة وتسليط الضوء على واقع الاقتصاد الجزائري.
- العديد من القضايا المتعلقة بالفساد المالي والتي لم يفصل فيها إلي يومنا هذا.

و- تحديد المفاهيم والمصطلحات:

* **جودة المعلومة المحاسبية:** ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته البيانات من خلال تسجيلاتها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم للمعلومات المحاسبية آلية تكون الغاية منها مثابة المحرك للإدارة لاستخدام في إدارة مشاريعها كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة

* **الفساد المالي:** مجمل الانتهاكات المالية ومخالفة القوانين التي تنظم سير العمل الإدراي والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات المتعلقة بأجهزة الرقابة المالية كديوان الرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة الحسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات.

ز- الدراسات السابقة: في حدود علم الطلبة لا يوجد دراسة تناولت الموضوع بالمتغيرات المحددة، ومع ذلك يمكن ذكر بعض الدراسات التي تناولت أحد جوان الدراسة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- علي حبيش: **أثار الفساد المالي على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2013-2014، حيث عالجت الدراسة إشكالية دراسة العلاقة بين الاقتصادية في الجزائر وظاهرة الفساد المالي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتي من بينها:

- نتائج الإصلاحات الاقتصادية كانت متباينة من قطاع لآخر إلا أن النظرة المتفحصة تشير إلى عدم الرضا من تلك النتائج المحققة ميدانيا حتى من طرف المبادرين بتلك الإصلاحات أصلا.

- الفساد المالي جريمة ذات أبعاد متعددة، تستمد قوتها من ممارسات غير قانونية، تؤثر بشكل خطير جدا على مختلف اقتصاديات دول العالم و بدرجات متفاوتة.
- الفساد المالي منتشر وبشكل مخيف جدا في الجزائر، إلى درجة انه يهدد وجود كيان المؤسسات التي ينتشر فيها، كما يؤثر بشكل غير سلبي على البرامج التنموية للدولة.
- فيما يتعلق بالجهود الجزائرية التي بذلتها الجزائر في سبيل مكافحة الفساد المالي محليا و دوليا، أنها قامت سن تشريعات قانونية جيدة من ناحية النصوص القانونية، كما خلقت أجهزة وهيئات عديدة للمكافحة الميدانية للفساد والمفسدين، لكن الإشكال الواقع هو التطبيق الفعال لتلك النصوص القانونية وعلى جميع الأطراف.

2- فيصل محمود الشواورة: قواعد الحوكمة و تقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد و الوقاية منه في الشركات المساهمة الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، المجلد 25، 2009، ولقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها وقواعدها وأهدافها ووسائلها، وتقييم دورها في تقليص حجم التنازع في السلطات وتخفيض مستوى التضارب بين مختلف الفئات ذات العلاقة بالشركات المساهمة العامة، الأمر الذي من شأنه يؤدي إلى مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه وتعظيم المصالح المتبادلة بين مختلف مظاهر الأطراف ذات العلاقة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتي من بينها:

- عدم التزام رئيس وأعضل مجلس الإدارة الإفصاح عما يملكه أبناؤهم البالغون وأزواجهم سواء كانوا ذكورا أم إناثا، وانخفاض عدد الاجتماعات السنوية التي يعقدها أعضاء مجلس الإدارة وطول المدة الزمنية الفاصلة بينهما، وارتفاع نسبة من يحق له إقالة رئيس مجلس الإدارة أو أعضاها من المساهمين من غير الأعضاء الممثلين للحكومة.
- عدم تحديد عدد السنوات المتتالية التي تسمح فيها لمدقق الحسابات الخارجي الاستمرار بتدقيق الحسابات السنوية للشركة، وعدم تحديد منح صلاحية تعيين وعزل المدقق الداخلي للهيئة العامة وبموافقة وعلم الشركات وليس للإدارة أو لجنة التدقيق.
- الغرامة التي يعاقب بها كل من يخالف قانون الأوراق المالية أو الأنظمة أو تعليمات أو القرارات الصادرة بمقتضاه متواضعة وغير رادعة، والاحتياطي القانوني الذي يتم اقتطاعه من الأرباح الصافية في البنوك التجارية قليل ولا يفي بالغرض.

3- **الدراسة الثالثة:** عبد الباسط مداح: **اثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،الجزائر، 2017 -2018، حيث عالجت الإشكالية التالية مامدى مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتي من بينها:

- تعمل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في صنع القرارات على استخدام المعلومات المالية ذات الجودة، وهذا للوصول إلى نتائج أفضل في مختلف نشاطاتها المتعلقة بالتخطيط، الرقابة، التمويل، الاستثمار، تقييم الواقف المالية للعملاء، وكذا تصحيح الانحرافات المالية التي قد تقع.
- تساعد المعلومات المالية الملائمة على اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية من خلال التغذية العكسية لتعديل أي انحرافات مالية قد تقع، مما يساعد على كشف مظاهر الفساد المالي.
- من أجل الكشف عن ممارسات الفساد المالي،يجب أن يتم الإفصاح عن التغير من مبدأ محاسبي إلى أخر.

ح- المنهج المتبع في الدراسة: قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على المعلومة المحاسبية ومواصفات جودتها، فضلا عن دراسة أثر في الحد من الفساد المالي، وهو المنهج الذي يعتمد على الواقع والظاهرة كما توجد في الواقع و يهتم بوصفها وصفا دقيقا والتعبير عنها كيفيا أو كميا، كما تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لعرفة دور جودة المعلومة المحاسبية في الحد من الفساد المالي.

ط- حدود الدراسة

- الاطار المكاني: تتمثل حدود هذه الدراسة في تطبيق على عينة من المؤسسات الاقتصادية الناشطة على ولاية المسيلة.
- الاطار الزماني: أما بخصوص الاطار الزمني لهذه الدراسة فانه ممتد من الفترة المحصورة بين سنة 2018 الى سنة 2019.

ي- هيكل الدراسة: بهدف تغطية الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول منها اثنين نظريين وفصل ثالث مخصص للدراسة الميدانية:

حيث سنتحدث في الفصل الأول عن مدخل إلى جودة المعلومة المحاسبية وذلك من خلاص مبحثين، يتعرض المبحث الأول عن جودة المعلومات المحاسبية، أما المبحث الثاني عن دور التدقيق الخارجي و النظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات.

أما الفصل الثاني نتحدث فيه الفساد المالي وارتباطه بالمعلومة المحاسبية وذلك من خلال مبحثين، بحيث يتكلم المبحث الأول عن الإطار النظري للفساد المالي، أما المبحث الثاني فيتحدث عن الارتباط بين المعلومة المحاسبية ومظاهر الفساد المالي.

في حين أن الفصل الثالث سيكون مخصصا للدراسة الميدانية على عينة من محاسبي مجموعة من المؤسسات الاقتصادية في ولاية المسيلة، ومعالجة البيانات عن طريق البرنامج الإحصائي spss، من خلال مبحثين، المبحث الأول يتحدث عن منهجية الدراسة الميدانية، أما المبحث الثاني فكان حول تحليل وتفسير نتائج الاستبيان.

الفصل الاول

مدخل الى جودة

المعلومة المحاسبية

تمهيد:

تمثل المعلومات المحاسبية الأداة المحركة لإدارة أي مشروع اقتصادي، كما تعد عنصر ربط تنسيق بين المؤسسات وفروعها، وكوسيلة اتصال بين الفعاليات والأحداث الاقتصادية التي تمارسها المؤسسة ومستخدمي المعلومات عند عملية اتخاذ القرارات، إذ أن جودة أي قرار يتم اتخاذ يعتمد على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من خلال التقارير المالية من معالجة الأحداث المالية داخل المنشأة و تدقيقها كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي بهدف الإفصاح عنها و تقديمها للجهات المستفيدة منها سواء كانت داخليا أو خارجية.

ونتيجة لتزايد الطلب على المعلومات في السنوات الأخيرة بسبب تزايد اهتمام العديد من الجهات سواء كانت من قبل الإدارة في المؤسسات أو الجهات المهنية الرسمية بهدف الحصول على المعلومات المفيدة.

إن المعلومات المحاسبية الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة و صلاحية في مجال ترشيد القرارات، ولكن مستوى جودة المعلومات والاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية المتوفرة، بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيدين منها أو متخذي القرارات أنفسهم، أي مقدرتهم على تحليل لمعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لديهم

وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث يهتم المبحث الأول بالجوانب المتعلقة بالمعلومة المحاسبية، خصائصها النوعية، قيودها، مصادرها ومستخدميها، وفي المبحث الثاني دور التدقيق الخارجي والنظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات.

المبحث الأول: جودة المعلومة المحاسبية

تعد المعلومة المحاسبية ذات أهمية بالغة لمجموعة من المستفيدين (الداخليين والخارجيين) من خلال تقديم معلومة هامة تخدمهم في اتخاذ القرارات، حيث تعتمد تلك القرارات على جودة المعلومة المحاسبة من خلال القوائم والتقارير المالية، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية المعلومة المحاسبية والخصائص النوعية والأطراف المستخدمة لها.

المطلب الأول: مفهوم المعلومة المحاسبية وخصائصها

1-1- مفهوم المعلومة المحاسبية: تعرف المعلومة المحاسبية بأنها "ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته البيانات من خلال تسجيلاتها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم للمعلومات المحاسبية آلية تكون الغاية منها مثابة المحرك للإدارة لاستخدام في إدارة مشاريعها كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة".

كما تعرف المعلومة المحاسبية بأنها" تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا وشرحا ووصفا، لمعالجة و إخراجها في شكل معلومة تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات".[1]

وقد عرفها المجمع الأمريكي للمحاسبة على "أنها نظام معلومات بني على مدخل رياضي بطبيعته فهو يجمع بين البيانات المعرفة جيدا ثم يقوم باستخدامها عن طريق التحليل الرياضي"[2]

1-2-خصائص النوعية للمعلومة المحاسبية

لكي تتحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة من قبل مستخدميها، فان هناك مجموعة من الخواص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، ويمكن تصنيف هذه الخواص فيما يلي:

[1] العابدي دلال: **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية –دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية** –،أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة، الجزائر، 2016،ص56.

[2] مداح عبد الباسط: **اثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات**، اطروحة الدكتورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017-2018، ص 85 .

1-2-1- الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية:

وتتعلق بخاصيتين رئيسيتين هما الملائمة والموثوقية:

أ- الملائمة:

حيث يجب أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة ومناسبة لاستخدامات متخذ القرار، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومات المحاسبية عندما تساهم تلك المعلومات في تقليل البدائل المتاحة أمامه والمساهمة في تحديد البديل الأمثل الذي يمثل القرار المتخذ.

ويعرف k.Most خاصية الملائمة بأنها: "قدرة المعلومات على إحداث اختلاف في القرار سواء بالمساعدة على تكوين التنبؤات أو تأكيد التوقعات السابقة ".

وحسب Naciri:"المعلومات الملائمة هي التي ترتبط بموضوع القرار وتؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعله يعطي قرار يختلف عن ذلك القرار الذي يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات ". [1]

من خلال هذه التعاريف لخاصية الملائمة، نستنتج أنه يمكن تحقيق خاصية الملائمة من خلال ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1): خاصية الملائمة للمعلومة المحاسبية.

التوقيت الزمني	أي انه يجب توفير المعلومات المحاسبية في فترة زمنية مناسبة يمكن تحديدها بالفترة الزمنية الملازمة لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدميها، لكيلا تفقد قيمتها
القيمة التنبؤية	أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية.
القيمة الرقابية	أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الاستخدام في الرقابة و التقييم من خلال التغذية العكسية و تصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عم سوء الاستخدام أو عدم الكفاية

المصدر:سيد عطا الله السيد: **نظم المعلومات المحاسبية**، ط 1، دار الرأي للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 34، بتصرف.

[1] مداح عبد الباسط: **مرجع سابق**،ص92.

ب- **الموثوقية:**

وهي تتعلق بمدى إمكانية خلق حالة الاطمئنان لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية لكي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته المختلفة، فحسب FASB "هي خاصية في المعلومات تسمح بالتأكد من خلو تلك المعلومات من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق الشيء الذي تعبر عنه".

وحسب AASB " أن تكون مفيدة، ويجب أيضا أن تكون المعلومات موثوقة بها، معلومات لديها الجودة والموثوقية عندما تكون خالية من الأخطاء المادية والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين".[1]

ومن خلال هذه التعاريف لخاصية الموثوقية، يمكن تحقيق خاصية الثقة من خلال ما يلي:

الجدول رقم (2): خاصية الموثوقية للمعلومة المحاسبية.

صدق التعبير	أي أن تكون المعلومة المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سلمية وأمنية وخالية من أي تلاعب وتحيز.
الحياد	أي عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات وتهيئتها بصورة مقصودة يمكن أن تساهم في خدمة مستخدم معين دون أخر.
قابلية التحقيق	أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومات المحاسبية، وغالبا ما يستخدم مصطلح مرادف وهو الموضوعية.

المصدر: سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، دار الرأي للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 34، بتصرف.

1-2-2- الخصائص الثانوية:

أ- **الثبات:** وهي تعني الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومة المحاسبية من فترة للأخرى، وإذا ما دعت الحاجة إلى أي تغيير فيجب التنويه عن ذلك لكي يتم أخذ ذلك بنظر الاعتبار من قبل المستخدم.

ب- قابلية المقارنة: أي أن يكون للمعلومة المحاسبية القدرة على إجراء المقارنة بين فترة مالية وأخرى لنفس الوحدة الاقتصادية أو المقارنة مع وحدات اقتصادية أخرى ضمن نفس النشاط.[2]

[1] مداح عبد الباسط: **مرجع سابق**، ص92.

[2] سيد عطا الله السيد: **نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، دار الراية للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص ص35،36.

المطلب الثاني: القيود الأساسية للخصائص النوعية للمعلومة

عند الحديث عن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فانه من الضروري الحديث عن توافر عدد من القيود التي يلتزم بها الحاسب عند إعداد أو عرض المعلومات المالية للحكم على منفعة هذه المعلومات في اتخاذ القرارات.

2-1- العلاقة بين التكلفة والمنفعة:

إن معيار فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، هو المعيار الأساسي الذي يتم بناء عليه إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية.

وان الاختيار بين التكلفة والفائدة يمثل قيدا رئيسيا على إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية، والقاعدة العامة لإنتاج المعلومات المحاسبية، بحيث لا يجب إنتاجها وتوزيعها إلا إذا ازدادت منفعتها عن تكاليفها.

فالمعلومات المحاسبية لا يستفيد منها إلا من يتحمل تكاليف إنتاجها، وبهذا نجد المعلومات المحاسبية كسلعة فإنها تخضع لعوامل العرض والطلب كما في الأسواق المالية، فمن الناحية الأولى نجد أن الوحدة تتحمل بصورة مباشرة تكاليف إنتاج التقارير المالية غير أن منافع استخدام هذه التقارير المالية تعود منفعتها إلى المستخدمين الخارجيين.

لقد كان غالبية المستخدمين للتقارير المالية يفترضون أن المعلومات سلعة بدون تكلفة، ولكن مقدمو المعلومات المحاسبية يعلمون إن هذا غير صحيح، ويلزم الموازنة بين تكاليف المعلومات المحاسبية والمنافع التي يمكن الحصول عليها من استخدامها كما يلزم بالطبع إن تزيد المنافع عن التكاليف، ولكن في الآونة الأخيرة بدأت منظمات وضع المعايير المحاسبية والجهات الحكومية لتحليل التكلفة /المنفعة قبل إصدار متطلباتها من المعلومات بصفة نهائية، ولتبرير بأسلوب معين أن تزيد المنافع التي ننتظر الحصول عليها عن التكاليف المرتبطة بهذا الأسلوب.

وتشمل تكاليف المعلومات المحاسبية عناصر متعددة مثل تكاليف تجميع وتشغيل وتخزين واسترجاع المعلومات، بالإضافة إلى تكاليف المراجعة والتدقيق الداخلي والخارجي والإفصاح عنها.

ولكن الصعوبة في التحليل التكلفة/المنفعة هي إن التكاليف والمنافع لا تكون قابلة للقياس دائما، تتحقق تلك المنافع لكل من معدي التقارير المالية في تحسين جودة الرقابة الإدارية والقدرة على جلب رأي مال إضافي، وللمستخدمين لها في شكل (تخصيص للموارد وربط للضرائب) ولكن كما تم الإشارة سابقا فان القياس الكمي للمنافع يكون عادة أكثر صعوبة من التكاليف.

ولتحديد طريقة العرض للقوائم المالية قامت اللجنة الخاصة بالتقارير التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بتقديم المحددات أو المقومات التالية:[1]

- يجب استبعاد المعلومات التي لا تكون الإدارة المصدر الملائم لها، مثل المعلومات حول المنافسة.
- عدم عرض المعلومات المضرة بالمركز التنافسي للمنشأة.
- عدم عرض و توفير قوائم مالية تنبؤية، وبدلا من ذلك فان على الإدارة إن توفر معلومات تساعد مستخدميها التنبؤ بأنفسهم بمستقبل الشركة المالي.
- للمؤسسة الحق في عدم توسيع قاعدة عرضها للمعلومات ذات النظرة المستقبلية.

2-2- الأهمية النسبية:

بالنسبة لمستوى الأهمية فهي خاصية حامية لكافة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و يعتمد متطلباتها على اعتبارات كمية أو نوعية أو على خليط منهما معا.

وقد عرفت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الأهمية النسبية أنها القيمة النسبية لبند من بنود التقارير المالية أو من الأمور الواجب الإفصاح عنها، أو تأثير التوقع على القرارات التي يتم يتخذها بناء على المعلومات المعروضة في التقارير المالية، ويعتبر البند أو الأمر ذو أهمية نسبية إذا كان من المحتمل أن يؤدي عدم الإفصاح أو سوء عرض أو حذف أو تشويه أو نقص في المعلومات المعروضة في التقارير المالية بدرجة تؤدي إلى تضليل القارئ المدرك عند اتخاذ عند اتخاذ قرار معين على تلك المعلومات.

ويعتبر بند معين هاما نسبيا إذا كان إدراجه أو احذفه سوف يؤثر على أو يغير في الحكم الشخصي لفرد متوسط المهارات، في حين يكون غير هام نسبيا–ومن ثم غير ملائم، إذا كان إدراجه أو حذفه لن يؤثر على متخذ القرار، وبصفة عامة فانه يجب أن يكون له تأثير والى لن تكون هناك حاجة للإفصاح عنه، ويتوقف ذلك على الحجم النسبي لهذا البند وأهميته.

تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان الإفصاح عنها أو عدمه له تأثير قرار مستخدم المعلومات، والمشكل هنا تحديد مدى الأهمية النسبية لهذه المعلومات بالنسبة لبعض الإيرادات والمصروفات أو الموجودات أو المطلوبات أو صافي دخل المنشأة، كما أنه من الصعب التحديد الدقيق لذلك القدر من المعلومات التي تكون على درجة من الأهمية المادية بحيث تظهر صافي التقارير المالية.

[1] ناصر محمد على المهجلي: **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار**،مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة لخضر، بسكرة، الجزائر، 2009، ص ص60،61.

كما يمكن القول أن الأهمية النسبية تعتبر قيدا ها ما للمعلومات المحاسبية نتيجة لعدم قدرة المستخدمين في التعامل مع الكثير من المعلومات المحاسبية ولذا ينبغي:[1]

- إعداد تقارير مالية تحمل تلخيصها لكم الكبير من المعلومات بطريقة تجعلها ذات معنى لمستخدمي تلك التقارير.
- عدم عرض بيانات غزيرة تكون مضللة، كما هو الحال في التضليل عند عرض بيانات ملخصة، أي التوازن النسبي في عرض المعلومات المحاسبية.
- عدم التوسع في العرض للمعلومات المحاسبية الذي يؤدي إلى معلومات غير ملائمة مما يجعل المستخدم يبني قراره على بيانات غير ملائمة.
- عدم التوسع في العرض للمعلومات المحاسبية الذي يؤدي إلى معلومات غير ملائمة مما يجعل المستخدم يبني قراره على بيانات غير ملائمة.

كما يرى الشيرازي بان هناك ارتباط وثيق بين خاصية الملائمة وبين الأهمية النسبية وذلك لأن المعلومات التي لا تربطها ارتباطا وثيقا أهداف التقارير المالية لا تعتبر مهمة وبالتالي مهمة وبالتالي ليس هناك ما يدعو للإفصاح عنها.

ويضاف إلى ذلك بان هناك ارتباط بين إمكانية الاعتماد على لمعلومات وبين اختيار الأهمية النسبية لها، وذلك لان أخطاء القياس غير المهمة لا تؤثر على أمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، ومما سبق نجد بأن عملية تحديد درجة الأهمية النسبية بالنسبة للمعلومات تستدعي الأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية:

- البيانات الكمية المرتبطة بالقوائم المالية.
- حدود التجميع أو تفصيل للبيانات الكمية الواردة في القوائم المالية.
- البيانات الكمية التي يمكن تقديرها بدقة وتكفي لأدراجها في القوائم المالية.
- الخصائص التي يجب الإفصاح عنها بعبارات وجمل وصفية.
- العلاقات الخاصة بين الوحدة وبين الأفراد والجماعات المعنية والتي تؤثر على حقوق ومصالح أشخاص آخرين أو جماعات أخرى.
- الخطط والتوقعات الملائمة للإدارة.

ومما سبق يتضح لنا أن الأهمية النسبية عامل مهم لتحديد ما ينبغي الإفصاح عنه.

[1] ناصر محمد علي المجهلي: **مرجع سابق**، ص ص61-63.

المطلب الثالث: مستخدمي ومصادر المعلومة المحاسبية

3-1- مستخدمي المعلومة المحاسبية

مع تنوع الأطراف المستخدمة، أصبح من الصعب لهذه الأخيرة من الصعب الاستجابة للجميع خاصة أن نوع وشكل المعلومات يختلف من مستعمل لآخر، هذه الأطراف إلى ما يلي:[1]

3-1-1- الأطراف الخارجية: وهي الأطراف الخارجية عن الشركة وتتمثل فيما يلي:

أ- المالكين الحاليين والمستثمرين والسماسرة: يرغب هؤلاء في معرفة المعلومات والنشاط الذي تزاوله الشركة لاتخاذ القرارات سواء لإبقاء على استثماراتهم أو سحبها أو بشراء حصص جديدة، وهذا من خلال معرفة نتيجة أعمال الشركة ومقارنتها بشركات أخرى.

ب- المقترضين: هي المؤسسات المالية والمصاريف، حيث يستخدم هؤلاء المعلومات المحاسبية لتقييم مخاطر منح القروض ومعرفة مدى القدرة على الالتزام بسداد الديون.

ج- الموردين: تساعد المعلومات المحاسبية الموردين على معرفة وضع ومدى نجاح الشركة حتى يستمر التعامل معها اعتبارها زبون للموردين.

د- الجهات الحكومية: وتشمل دائرة الضرائب ودائرة الإحصاء والسلطات القضائية والمخططون الاقتصاديون، حيث تستعمل هذه الأطراف المعلومات المحاسبية لغرض فرض الضرائب على أرباح الشركة وحساب الدخل اليومي، وفض النزاعات وتحليل النشاط الاقتصادي.[2]

ه- نقابات العمل: يهتم هؤلاء بخطط الشركة في الأجور والمكافآت ومعرفة مدى قدرة الشركة على سداد معاشاتهم.

و- العملاء: يهتم العملاء بمعرفة مستقبل الشركة ومدى قدرتها في إمدادهم بالسلع والخدمات.

ز- الجمهور: يهتم بجمهور بمعرفة مستوى أرباح الشركات أثرها على مستويات الأسعار والدخل القومي كما يهتم الجمهور بالأداء الاقتصادي لجميع الشركات.[3]

3-1-2- الأطراف الداخلية: هي كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة الشركة واستخدام المعلومات المحاسبية مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق أهداف الشركة وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي:[4]

---

[1] العابدي دلال: **مرجع سابق**، ص ص 62،63.

[2] هادي رضا صغار: **مبادئ المحاسبة المالية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص31.

[3] عبد الحي مرعي وآخرون: **مبادئ المحاسبة المالية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية،2008، ص ص85،86.

[4] هادي رضا الصغار :**مرجع سابق**، ص ص31،32.

أ- **الإدارة العليا:** ويقصد بها مجلس الإدارة أو المدير العام المسؤول عن تنفيذ الخطط والسياسات لمرسومة للشركة، حيث أن الإدارة العليا مسؤول اتجاه الهالكين، وتستخدم المعلومات المحاسبية لمعرفة نتيجة نشاط الشركة.

ب- **المستويات الإدارية:** ويقصد بها المدار في المستويات لوسطى والدنيا التي تتولى متابعة النشاط والإشراف على الأعمال اتخاذ الإجراءات التصحيحية للنشاط، وتكون مسؤولة اتجاها لإدارة العليا في تحقيق الرقابة الإدارية على النشاط، ولذلك هي بحاجة إلى التقارير المحاسبية بصورة دورية.

ج- **الموظفين:** من أجل مزاولة أعمال الشركة يحتاج الموظفين إلى معلومات لمعرفة مدى استقرار وظائفهم وكذلك مدى ملائمة الأجور والرواتب التي يتقاضونها مع نتيجة المحققة للشركة.

3-2- مصادر المعلومة المحاسبية:

تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات الوسيلة الرئيسية التي يتم خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، حيث توفر هذه الأخيرة المعلومات التي تساعد متخذي القرارات والمستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان الرشيد وكذلك المشابهة وتتمثل هذه التقارير فيما لي:

3-2-1- القوائم المالية: وهي من أهم أنواع التقارير المالية وهي عبارة عن " كشوف وجداول مالية تعكس المرحلة الأخيرة في الدورة المحاسبية والتي يتم فيها بيان الأعمال بالاستعانة بنتائج تجميع وتبويب وتلخيص البيانات المحاسبية "[1]، وحسب المعيار المحاسبي الدولي (01) فان مكونات القوائم المالية تتمثل في:[2]

أ- **الميزانية العمومية:** وتسمى قامة المركز المالي وهي الوسيلة المحاسبة لبيان المركز المالي لشركة في تاريخ معين غالبا ما يكون نهاية الشهر أو السنة والتي تظهر عناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية.

ب- **قائمة الدخل:** تقدم هذه القائمة معلومات تمكن من تحديد نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة خلال فترة مالية، وهو ما يقتضي مقابلة الإيرادات المكتسبة خلال هذه الفترة من مصروفات المتعلقة هذه الإيرادات.[3]

ج- **قائمة التغيرات في حقوق الملكية:** تقدم هذه القائمة معلومات عن التغيرات في حقوق الملكية على مدار الفترة المالية وبالتالي تفسير أسباب الفرق في رصيد حقوق الملكية في بداية الفترة وفي نهاية الفترة وتبين هذه القائمة:

---

[1] أحمد صلاح عطية: **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2004، ص54.

[2] محمد ابو نصار، جمعة حميدات: **معايير البلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعلمية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص ص22،23.

[3] محمد مطر: **مبادئ المحاسبة المالية**، دار وائل للنشر،عمان، الأردن،2007، ص71.

- جميع التغييرات في حقوق الملكية (حقوق المساهمين) خلال فترة.
- التغيرات في حقوق الملكية ماعدا تلك الناجمة عن العمليات مع المالكين مثل زيادة أو تخفيض رأس المال أو توزيعات الأرباح.

د- قائمة التدفقات النقدية: هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للشركة خلال فترة مالية معينة، وقد ألزم مجلس معايير المحاسبة المالية الشركات بإعداد هذه القائمة من خلال إصدار المعيار الدولي رقم (IAS07)[1]

ه- السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى: وتبيين ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية تتعلق ببنود القوائم المالية، والافصاحات التي تطليها معايير الإبلاغ المالي الدولية وتحتوي على كل التفاصيل المتعلقة بإعداد القوائم المالية السابقة من طرق المحاسبة معتمدة، توضيحات فيما تخص الشراكة، الارتباط والتنازل بين الوحدات وغيرها عن المعلومات الإيضاحية.

3-2-2- تقرير مراجع الحسابات

بالإضافة إلى القوائم المالية تحتوي التقارير المالية للشركات على تقرير مراجع الحسابات الخارجي، والذي يرفع مع القوائم المالية المعدة، حيث يقوم المراجع من خلال هذا التقرير بالتحدث عن نتيجة فحصه لهذه القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها، ومدى تمثيلها لواقع الأمور في الشركة كما يوضح المراجع رأيه بمدى توافق إعداد هذه القوائم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بالإضافة إلى بيان رأيه بخصوص كفاية المعلومات الواردة في القوائم المالية.

3-2-3- تقرير مجلس الإدارة

هو التقرير الذي يقوم فيه مجلس الإدارة بإعطاء فكرة عامة عن أنشطة الشركة خلال فترة مالية معينة حيث يتضمن التقرير معلومات عن المركز المالي للشركة والتسويق، بالإضافة إلى حجم المبيعات ونموها وتطورها، بالإضافة للمشاريع التي أنجزتها الشركة خلال العام وما تنوي انجازه في العام القادم هذا بالإضافة إلى بعض المعلومات التكميلية التي قد يحتاجها مستخدمو القوام المالية، ويشمل تقرير مجلس الإدارة عادة: [2]

- خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين.
- تحليلات وتوقعات الإدارة المستقبل.

[1] العابدي دلال: **مرجع سابق**، ص65.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص65، 66.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية

تتأثر درجة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية بعدة عوامل شأنها في ذلك شأن أي أداة توصيل يتم التعامل ها في محيط البيئة الاجتماعية القابلة للتأثير، ويمكن توضيح العوامل المؤثرة في الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية كما يلي:[1]

4-1- العوامل البيئية: إن للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيش فيها المنشأة تأثير على جودة المعلومة المحاسبية التي يجب تقديمها ومقدارها وآثرها على المنشاة ومقدار الاستفادة منها، حيث تختلف المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المالية المنشورة من دولة إلى أخرى، وقد اثبت معظم الباحثين أن التباين في محتوى التقرير المالية هو التنوع والاختلاف في الظروف البيئة من بلد إلى أخر.

وبما أن المحاسبة وغيرها من النظم والأنشطة الإنسانية هي نتاج بيئتها، حيث تتكون بيئة المحاسبة من الظروف والقيود والمؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية التي تختلف من وقت لآخر، ومن أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومة المحاسبية.

4-2- العوامل الاقتصادية: يجب أن يكون لكل القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية نتائج اقتصادية، وإذا لم يترتب مثل تلك النتائج فلن يكون هناك سبب لأي من هذه القرارات، وتنتهي النتائج المرغوبة في تحسين المعلومة المتاحة للمستثمرين وللمستخدمين الأخريين للمعلومات وتكون صحيحة وتخفيض التكاليف التي يتحملها مستخدمو المعلومات لجمع المعلومات.

4-3- العوامل الاجتماعية: تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام السرية في القوائم المالية والوقت، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع و نشر المعلومات المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل، وتعد البيانات المالية خلال فترات مالية متقاربة، ربع سنوية مثلا، والعكس النسبة لدول التي لا تعطي للوقت أهمية بقائمة المركز المالي فقط.

وعلى الرغم أن المحاسبة بقيت وقتا طويلا تهتم بالجوانب الفنية إلا أن العوامل الاجتماعية في الوقت الحاضر أصبحت لها صدا على تطبيقات المحاسبية، حيث يهتم البعد المحاسبي للمحاسبة أنه يجب على الإفصاح الشامل عن المعلومات التي تفي باحتياجات كافة الفئات في المجتمع وعدم التحيز إلى فئة من

[1] ناصر محمد على المهجلي: **مرجع سابق**، ص ص64-69.

المستخدمين على حسا فئة أخرى، لأن هذا يؤثر على عدالة الإفصاح المحاسبي وعدالة التوزيع للمنافع بين كافة الفئات المكونة للمجتمع.

4-4- العوامل السياسية: إن لاختيار السياسة المحاسبية أثار اقتصادية واجتماعية بعضها يكون حقيقيا والأخر يمكن تصوره على أنه كذلك، وفي الحالتين يعتقد بعض الأفراد أنهم سوف يصبحون في وضع أفضل، كما يعتقد غيرهم أنهم سوف يكونون في وضع أسوء نتيجة للسياسة المحاسبية المعينة، وكذلك سوف يحاول بعض الأفراد البحث عن السياسة الملامة أو المحافظة عليها عندما تكون منطقية.

4-5- العوامل القانونية: تتأثر الممارسة المحاسبية سواء في منهجيتها أو تطبيقها المحاسبية بشدة المنظمات المرتبطة بقوانين الشركات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى، ولاشك أن تلك التشريعات القانونية قد زادت من إمكانية مقارنة ومنفعة تلك المعلومات المحاسبية، ولا يعبر غياب المقاييس القانونية والتشريعات أو التمسك والالتزام الدقيق بها أمر مرغوبا فيه و يعتمد ذلك على مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي الموجود في مجموعة الدول المختلفة التشريعات القانونية، كما أن العوامل القانونية أهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز انفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى خضوعها إلى تشريعات القانونية والضريبية منذ بدأ تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية وذلك بهدف إضافة نوع من الثقة للمستخدمين للمعلومات، ويمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية للمعلومات.

4-6- العوامل الثقافية: الجدير بالذكر انه كلما تغير المستوى الثقافي لأي بلد تغير أيضا الهيكل والنظم للعمليات المحاسبية، ومن أهم هذه العوامل الثقافية المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية إذ يعد المستوى التعليمي أحد العوامل البيئية التي تؤثر في الممارسات المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية شكل خاص فالبلدان التي تعاني من تدني المستوى التعليمي فيها يصبح من الصعب على الأغلبية من الناس فهم واستيعاب محتويات التقارير المالية واستخدامها في اتخاذ القرارات المختلفة، وعلى عكس في البلدان التي تحظي بمستوى تعليمي أفضل وكذلك النسبة لوضع المنظمات المهنية ففي الدول التي لها السبق في إنشاء اتحادات وجمعيات مهنية تتولى تطوير وتنظم الممارسات المحاسبية فيها، تتولى هذه المنظمات اهتمام متزايد في الوقت الحاضر ونجد أن هذه المنظمات تلعب دورا كبير في التأثيرات على جودة المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية.

4-7- العوامل المتعلقة بالمعلومات: تتأثر جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية بمدى توافد عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، ولقد حددت نشرة معايير التقارير المالية رقم 02 التي أصدرها مجلس معايير المحاسبية المالية FASB-1980 الخصائص النوعية المعلومات المحاسبية والتي بموجبها يتم التمييز بين المعلومات الأقل منفعة والأكثر منفعة لاتخاذ القرار، وكذلك موجها يتم اختيار الطرق المحاسبية وكمية ونوعية المعلومات الواجب تقديمها وعرضها في التقارير المالية.

ومن العوامل المتعلقة بالمعلومة المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال و تحليل ومعالجة عرض المعلومات وكذلك الانتشار الواسع والسريع للانترنت واللذان كان لهما الأثر في:

- انخفاض الكبير والمستمر في كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات.
- زيادة كمية المعلومات الملبية لاحتياج المؤسسة والمستخدمين.
- إتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في الوقت المناسب.
- إعداد بيانات أعمق للمستخدمين ولعدد من السنوات.

المبحث الثاني: دور التدقيق الخارجي والنظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات

المطلب الأول: أهمية النظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

تتمثل أهمية النظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في:[1]

- ترقية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال توفير معلومات ذات مصداقية وقوائم تمتاز بالشفافية والوضوح باعتبار إن القوائم المالية من المدخلات الأساسية في عملية تحليل الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية.
- تمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية مما يحقق الشفافية في تقديم المعلومات، التي تعتبر المدخلات الأساسية للمستثمرين من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار.
- الإعلان أكثر وضوحا عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، وتقيمها وإعداد القائم المالية، الأمر الذي يسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات وبالتالي تقديم معلومات مالية ومحاسبية دقيقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يسهل في تحقيق الشفافية.
- ضمان الحصول على مالية ومحاسبية صحيحة تمكن من التقييم الصحيح للأسهم والسندات المتداولة.
- يقدم شفافية وثقة أكثر في الحسابات والمعلومات المالية والمحاسبية التي يسوقها، الأمر الذي شانه التقوية من مصداقية المؤسسة وإعطاء صورة صادقة لها بين المستثمرين.
- تحسين جودة المعلومات المحاسبية إلى ينتجها التي ينتجها النظام المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات خاصة للمستثمرين في السوق المالية.

[1] هلالي فوزية، عمران خديجة: **جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر،2016، ص ص63، 64.

المطلب الثاني: مساهمة المراجعة الخارجية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

إن وظيفة المراجعة المحاسبية تتمثل في إضفاء شرعية على القوائم المالية وسجلات القانونية من خلال تقرير مراجع الحسابات الخارجي، وبالرغم من أن إدارة المؤسسة هي إعداد وعرض هذه القوائم إلا أن مسؤولية المراجع الخارجي تتمثل في إضفاء الجودة العالية، فعن طريق المراجعة يعزز المراجع من نفعية وقيمة القوائم المالية، كما أنه يزيد من جودة المعلومات الأخرى والمنشورة عن طريق الإدارة، لذلك فان عملية مراجعة الحسابات للمعلومات المحاسبية أصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة لمختلف الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، حيث يقوم بإعدادها وإعطاء رأيه الفني المحايد حول المركز المالي للمؤسسة.

بالرغم من تعدد أنواع تقارير المراجعة الخارجية إلا أنه تقرير المراجع النظيف يعد من أفضل تقارير إبداء الرأي من وجهة نظر المؤسسات التي تخضع قوائمها المالية للمراجعة، لأنه يشير ضمنيا بأن مراجعة الحسابات قد توصل إلى الحكم بأن مراجع الحسابات قد توصل إلى الحكم بأن القوائم المالية للمؤسسة معدة بطريقة عادية وذات جودة.

حيث تبرز مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية و ذلك من خلال:[1]

- مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ بالنتائج المستقبلية.
- تعمل المراجعة الخارجية على توفير المعلومات في حينها لكي تكون مفيدة م ملائمة لمن يستخدمونها، وبالتالي فهي تساعد على تحسين التوقيت المناسب لتوفير المعلومات المحاسبية.
- تساهم المراجعة الخارجية في توفير معلومات محاسبية لها قيمة في مجال التغذية العكسية بما يفيد في تقييم وتصحيح التوقعات السابقة والمستقبلية.
- المراجعة الخارجية تبحث عن ضرورة وجود تطابق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية والموارد والأحداث التي تنتجها هذه الأرقام والأوصاف في التقارير المالية من ناحية، وبالتالي فهي تساعد على تحسين دور المعلومات المحاسبية على التعبير بصدق عن الأحداث التي وقعت بصورة سليمة و خالية من التحيز.
- يوفر المراجعة الخارجية في تقريره معلومات محاسبية خالية من التحيز مما يزيد في ثقة مستخدمي القائم المالية والتقارير المالية، وعليه فان المراجعة الخارجية تساهم في تحسين حيادية المعلومات المحاسبية.
- تعمل المراجعة الخارجية على تحسين طرق القياس المتبع وجعلها قابلة للتحقيق.

[1] أكرم الشادي: **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص ص72، 73.

المطلب الثالث: علاقة حوكمة الشركات بجودة المعلومات المحاسبية

إن تطبيق الحوكمة الجيد من نقطة البداية لأي مناقشة حول المعلومة المحاسبية، إذ أن الشفافية المالية والمحاسبية ماهية إلا جزء من الإطار الأكبر لحوكمة الشركات، لذا لابد من وجود آليات وأدوات يعتمد عليها لضمان جودة والمعلومات المحاسبية، إضافة إلى مبدأ الإفصاح والشفافية الذي يمكن تطبيقه من توفر معلومات تتميز بالجودة.

فالتطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، على أن جودة المعلومات المحاسبية أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية المعلومات المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، بالتالي فان هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية، وان تطبيق الحوكمة يعمل على المساهمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، فتطبيق مبدأ الإفصاح يحقق الشفافية كذلك فان الأثر المباشر من تطبيق الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات، باعتبار هذه المعلومات هي أهم الركائز التي يمكن الاعتماد علها لقياس حجم المخاطر.

مما سبق يتضح أن علاقة حوكمة الشركات بجودة المعلومات المحاسبية علاقة طردية إلى حد معين، بقدر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة بقدر ما يمكن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية كما إن هناك عناصر مشتركة في كلا الطرفين حيث أن الإفصاح من مبادئ الحوكمة فهو من عناصر جودة المعلومات المحاسبية.[1]

[1] مداح عبد الباسط: **مرجع سابق**، ص101.

خاتمة الفصل:

لكي تتحقق جودة المعلومة المحاسبية يجب أن تتوفر في المعلومة المحاسبية خصائص أساسية وأخرى ثانوية، فالخصائص الأساسية والتي تتمثل في الملائمة والموثوقية، فمن خلال الأولى يتحقق التوافق المعلومة المحاسبية واحتياجات المستخدمين لها، ومن خلال الثانية تصبح المعلومة المحاسبية تتميز بالمصداقية ويمكن الاعتماد عليها، أما الخصائص الثانوية والتي لها أهمية لا تقل عن سابقتها مثل ضرورة الثبات في تطبيق الطرق المحاسبية وكذلك أن تتوفر في المعلومة المحاسبية خاصية الشمولية لجميع نواحي النشاط الممارس من قبل المؤسسة.

ولقد أجمع الباحثون والمهتمون بموضوع حوكمة الشركات، أن تطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات يشكل سند فعال لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، فحوكمة الشركات تعتبر كأداة تقوم بدورها في توفير القدر الكافي من المعلومات التي تتسم بالجودة العالية ولكي تتحقق حوكمة الشركات ذلك فإنها تعتمد على مجموعة من الأدوات، فمن خلال دور المراجع الخارجي يمكن أن تضمن توفر معلومات تتسم بالمصداقية والموثوقية.

الفصل الثاني

الفساد المالي

وارتباطه بالمعلومة

المحاسبية

الفصل الثاني: الفساد المالي وارتباطه بالمعلومة المحاسبية

تمهيد:

تعد ظاهرة الفساد المالي قديمة، لكن ما هو جديد أن حجم الظاهرة اخذ في التفاقم إلى درجة أصبحت تهدد مجتمعات كثيرة وعلى الأخص الدول النامية، ولما هذه الظاهرة من أثار وانعكاسات خطيرة على مستقبل الدول، فضلا عما تجلبه من خسائر مالية لا يمكن تقديرها بثمن في ظل نظام المعلومات التقليدي، والذي تتوفر فيه الكثير من الثغرات التي تسمح للفساد المالي بالتغلغل في عناصره، الأمر الذي يتطلب وجود نظام للمعلومات متكامل يتلاءم مع التغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال الحالية ويعمل على مكافحة الفساد المالي من خلال معالجة ابرز الثغرات وجوانب الضعف الموجودة في نظام المعلومات التقليدي وذلك عن طريق الإجراءات الرقابية لنظام المعلومات الحاسبية.

ولفهم هذا أكثر تم تناول الفصل من خلال مبحثين هما:

- المبحث الأول: الإطار النظري للفساد المالي.
- المبحث الثاني: الارتباط بين المعلومة المحاسبية ومظاهر الفساد المالي.

المبحث الأول: الإطار النظري للفساد المالي

المطلب الأول: مفهوم وخصائص الفساد المالي

1-1- مفهوم الفساد المالي: تعتبر ظاهرة الفساد المالي ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا عميقة واسعة وتتداخل فيها عدة عوامل، فهي تعترض عملية التطور والبناء في المجتمعات والبلدان على المستويين العام والخاص، لأنها تهدف إلى تغليب المصلحة الفردية على المصالح العامة بطرق غير مشروعة، وأصبحت تهدد جميع مجالات الحياة ولا يمكن القضاء عليها إلا من خلال تضافر كافة الجهود الرامية إلى تجفيف منابعها وتشخيص مسبباتها ومحاولة علاجها بصورة جذرية.

فقد عرف الفساد المالي بأنه " تلك الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين و الأنظمة ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم كالاختلاسات، التهرب الضريبي....".

كما تم تعريفه كذلك:" هو عبارة عن مجموعة من المخالفات السلبية التي يرتكبها الفرد الموظف عند انجاز المعاملات المالية سواء ما يرتبط منها بالمصلحة العامة أو بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المؤسسة.[1]

1-2- الفساد المالي من منظور بعض المنظمات والهيئات الدولية:

أ- تعريف منظمة الشفافية الدولية: عرفت الفساد المالي بأنه إساءة استعمال السلطة التي اؤتمن عليها الشخص لتحقيق مصالح شخصية، وهو نفس التعريف الذي أوردته هيئة الأمم المتحدة "الفساد سوء استعمال السلطة العامة للحصول علي مكاسب شخصية مع الأضرار بالمصلحة العامة.[2]

ب- تعريف البنك الدولي: جاء في تعريف البنك الدولي للفساد الاقتصادي على انه "استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من اجل مصلحة شخصية "، أي انه يحلل الفساد على انه استغلال للوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة، ومن ثم فهو يهتم القطاع العام بالمسؤولية المطلقة عن الفساد، ويعتبر أن كل الانحرافات الموجودة في القطاع الأمم هي محصلة طبيعية للفساد وفق مصالح إطرافه، ويعتبر هذه الانحرافات سببا مباشرا في عرقلة القطاع العام، ومن ثم عرقلة مسار النشاط الاستثماري، الاقتصادي والتنموي.[3]

ج- تعريف منظمة الوحدة الإفريقية: تعتبر منظمة الوحدة الإفريقية من المنظمات السابقة في مجال مكافحة الفساد، إذ قامت بالمصادقة على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته في 2008/07/11، حيث انه

---

[1] كريفار مراد، بربري محمد أمين: **دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد17، جامعة حسيبة بن بوعلي، السداسي الثاني،2017، ص ص57، 58.

[2] مداح عبد الباسط: **مرجع سابق**، ص17.

[3] نزية عبد المقصود محمد مبروك: **الفساد الاقتصادي**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص33، 34.

نصت المادة الأولى منها على أن الفساد هو " الأعمال والممارسات بما فيها الجرائم ذات الصلة التي تجرمها الاتفاقية والمشار إليها في المادة 04 من الاتفاقية.[1]

1-3- خصائص الفساد المالي:

إن التصدي لأي ظاهرة أو الوقاية منها يتطلب التشخيص الدقيق لخصائصها والتحليل الموضوعي للأعراض المرافقة، وهنا تبرز أهمية معرفة خصائص الفساد[2]، فأول خاصية يمتاز بها الفساد هي السرية، حيث انه عادة ما تكون أفعال الفساد وترتيباته ومفاوضاته تتم بشكل سري وفي طي الكتاب، كما يختص الفساد بتعدد الأطراف، حيث يشترك عادة أكثر من طرف في عملية الفساد إذ يكون هناك مستفيد من فعل الفساد لمصلحة طرف أخر يستفيد في نفس الوقت من الفعل الإجرامي المخالف للقوانين واللوائح والقيم الاجتماعية للحصول على منافع متبادلة تجمع أطراف صفقة الفساد، كما يختص الفساد أيضا بالالتزام المتبادل، بمعني أن يكون هناك مصلحة مشتركة بين أطراف الفساد ويحقق كل منهم منافع وذلك بمخالفة القانون ومن خصائص الفساد أيضا التمويه، نظرا لان هناك علاقة وثيقة بين الفساد والاحتيال فان الفساد يحتوي التمويه والإخفاء والتقييم على الأنشطة التي يقوم بها كل من يرتكب أفعال الفساد وسلوكياته، كما يختص الفساد بخيانة الثقة، إذ ينطوي الفساد على الخيانة في الثقة التي يفترض أن تكون متوفرة في المستوي أو صاحب السلطة العامة، وتكون عمليات أو تصرفات الإخلال بالثقة خيانة لمصدر الثقة لأمانة العمل أو الوظيفة أو السلطة المسندة إلى مرتكب أفعال الفساد، وتوجد بعض الخصائص الأخرى للفساد مثل:

- **التناقض:** ويقصد بذلك حدوث تناقض بين ادوار في الحياة العامة والأدوار في الحياة الخاصة لمرتكبي الفساد.
- **الخديعة والاحتيال:** حيث يتضمن الفساد أفعالا احتيالية لا تعبر عن الحقيقة واصطناع الأوراق والمستندات غير الحقيقية والالتفاف من حول القواعد واللوائح لتحقيق المكاسب الشخصية غير المشروعة[3].
- **سلوك منحرف:** حيث يعتبر الفساد سلوكا غير سوي يحدث لمخالفة القوانين واللوائح والضوابط والأخلاق القويمة، وهو ما يعبر عنه أيضا بأنه فعل إجرامي يمثل جريمة يعاقب عليها القانون.
- **الإخلال بالواجبات والمسؤوليات:** إذ يعبر الفساد عن انتهاك الواجبات المتعلقة بأداء الأعمال وخرق القوانين واللوائح والتعليمات وعدم الالتزام بأحكامها بدقة.

---

[1] سامي اللطوخي: **الإدارة بالشفافية**، دار النهضة، القاهرة، مصر، 2006، ص164.

[2] حمدي عبد العظيم: **عولمة الفساد وفساد العولمة**، ط1، دار النشر الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص 17-22.

[3] مداح عبد الباسط: **مرجع سابق**، ص19.

- **تحيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة:** وذلك بان يحصل من يرتكب واقعة الفساد علي مصلحة أو المنفعة خاصة له أو لذويه على حساب المصلحة العامة للمجتمع، ويمكن أن يكون للمصلحة منفعة مادية أو معنوية أو أدبية أو إشباع رغبة غير مشروعة.
- **الإضرار بالمصالح الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية:** إذ يترتب على حدوث الفساد أضرار تلحق بالاقتصاد القومي مثل الإضرار بالعملة الوطنية أو بسوق المال أو البنوك أو موازنة الدولة أو عجزت الهيئات الاقتصادية عن أداء وظائفها و قد تكون الأضرار اجتماعية مثل أضرار المخدرات، الإدمان وما يرتبط بها من انحراف السلوك وارتكاب جرائم الاغتصاب أو العنف المجتمعي وغيرها وقد تكون الأضرار سياسية مثل تمويل الإرهاب، التزوير وغيرها من المظاهر.
- **استغلال السلطة الوظيفية الحكومية أو العامة:** إذ نجد إن تداخل أنواع ومجالات الفساد يجعل هناك علاقات مع الموظفين العموميين المنوط بها منح التراخيص أو القيام بالرقابة أو المحاسبة.
- **تعدد مظاهره:** حيث يكون هناك مظاهر متعددة لشيوع الفساد مثل قبول الهدايا الثمينة مقابل أداء العمل أو العدوان علي الملكية العامة والاستيلاء عليها مثل الاستيلاء على الأراضي وممتلكات الدولة وبيعها بغير حق، تزوير الأختام،... وغيرها من مظاهر الفساد.
- **التفاعل مع الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية:** حيث تساعد البيئة المحيطة على شيوع وانتشار الفساد مثل الإهمال والفوضى والتسبب وغياب الرؤساء أو المراقبين، وإهدار الوقت وتعطل الأعمال وضعف الإنتاجية والبطالة المقنعة وعدم تحديد الاختصاصات على يؤدي شيوع المسؤولية.
- **تباين أنماط الفساد:** حيث تختلف أنماط الفساد تبعا لاختلاف الجهات الإدارية الحكومية كما تختلف عن نمط الفساد الذي يحدث في المؤسسات التعليمية أو مراكز البحوث، كما تختلف هذي الأنماط من قطاع إلى قطاع.
- **اختلاف وسائل التستر عن الفساد:** إذ نجد أن العاملين يتسترون وراء الادعاءات الكاذبة بأنهم يحصلون على مقابل الفساد لمصلحة القيادة أو الرؤساء أو الادعاءات بأنها بناءا على تعليمات عليا، بالإضافة إلى ذلك استغلال الثغرات القانونية والإدارية، والظروف الاستثنائية.
- **تعدد وسطاء الفساد:** حيث يمكن أن يكون هناك وسطاء مجهولين لتسهيل التقاء أطراف الفساد الأصلين دون أن يقابل احدهما الأخر وجها لوجه وبذلك يعمل هؤلاء الوسطاء كأنهم الوكلاء للفساد المحترفين موزعين على مناطق جغرافية متعددة، أو قطاعات أو أنشطة اقتصادية والتنسيق بين بعضهم البعض لخدمة مصالحهم المتبادلة بشكل مباشر أو عن طريق وسطاء.

-**الارتباط بحالات الأزمات والكوارث:**إذ تعتبر الأزمات الإدارية والطبيعية أو السياسية والكوارث الطبيعية بيئات مواتية للفساد مثل حالات الحروب والمجاعات والأعاصير والزلزال، والتي تسوء خلالها الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وترتفع الأسعار المحلية والبطالة والفقر ومن ثم صعوبة مقاومة إغراءات الفساد بشتى صوره وأنماطه.

كما انه من الملاحظ أن الفساد المالي ارتبط بالتحضر والمدينة حيث يقل الفساد في المجتمعات البدائية أو القبلية وذلك بالمقارنة مع الفساد في المجتمعات الحضرية أو الصناعية، ويرجع ذلك إلى زيادة الغايات والتطلعات إلى الغايات والرغبات عن الموارد المتاحة ومن ثم ظهور المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وسوء توزيع الدخل ومن ثم تزداد درجة الاستعداد للانحراف والفساد، كما أن له ارتباط بالحرية الاقتصادية والسياسية، عادة ما تؤدي الحرية التي تقدمها الدول للإفراد والمؤسسات تحفيزات على توزيع النشاط الاقتصادي وتحقيق عوائد مالية مجزية على الاستمرار أو تسهيل الاستيراد، وتراجع دور الدولة وتخفيف القيود والضوابط إلى اختراق القانون وانتشار مظاهر الفساد.[1]

المطلب الثاني: مظاهر الفساد المالي ومسبباته

2-1-مظاهر الفساد المالي

أ- **تبييض الأموال:** يرتبط هذا الشكل بما ورد أعلاه حيث نجد المسول عندما يستولي على المال العام بطريقة غير شرعية يتم إدخالها إلى القنوات الرسمية بهدف إعطائها الصفة الشرعية وتصبح كأنها أموال مكتسبة بطريقة مشروعة وتتم من خلال استخدام عملية التحويل عن طريق البنوك.

ب- مخالفة القواعد والأحكام المالية والقانونية: يكون ذلك من خلال الافتقار إلى النزاهة والشفافية في التصرفات المالية، وتحدث عندما تكون هناك علاقة عاطفية واجتماعية بين المسئولين الكبار وأشخاص آخرين متمثلين بأقاربهم أو أولادهم فيتم إحالة الصفقات المالية والمشاريع لهم بهدف الحصول على الأموال وليس تنفيذ للصفقة.

ج- إدارة الأرباح لمصلحة الإدارة التنفيذية: تسمى بالإدارة الفاسدة للأرباح، وتتمثل بمحاولات الإدارة لتضليل الأرباح المفصح عنها، وذلك بسبب مرونة المعايير المعمول بها من خلال استخدام أساليب محاسبية معينة، مثل تعجيل أو تأجيل الاعتراف ببعض المصروفات، والقيام بتمهيد الدخل وغيرها من الأساليب الأخرى بهدف تحقيق مصالح خاصة أو التأثير على العلاقات التعاقدية بين الإدارة والمالكين.

[1] مداح عبد الباسط: **مرجع سابق**، ص ص20، 21.

د- اختلاس الأصول: يقصد بها عملية التصرف بالأصول المملوكة للمؤسسة الاقتصادية بطرق مخالفة للأحكام المالية، مثل سرقة النقدية الموجودة في الصندوق أو البنك، وكذلك عدم تسجيل الديون المسترجعة من المدنين في السجلات، فيتم اختلاس المبلغ مباشرة، واعتبار ذلك المبلغ دينا معدوما بعد مضي فترة من الزمن، وتنتشر هذه الحالات نتيجة الضعف الحاصل في نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة، وضعف دور أجهزة الرقابة الداخلية في مكافحة مثل هذه الحالات التي تمثل الفساد المالي بعينه.

ه- الغش: يعرف عنه أنه " تقديم معلومات مضللة ذات أهمية نسبية بشكل مقصود، وينتج عنه أضرار مادية للمستخدم الذي يعتمد عليها "، ويوجد هناك ثلاثة مجالات للغش هي: التلاعب بالبيانات والقوائم المالية، والفساد وكذلك التلاعب بالموجودات وملكيتها.[1]

2-2- أسباب الفساد المالي:

يعد الفساد ظاهرة عالمية سريعة الانتشار والتوزيع ومما لا شك فيه أن هناك أسباب ساعدت في تغلغله في المجتمعات، وهذا ما ينتج أثار سلبية تمس كل الجوانب والقطاعات في الدولة، وتتمثل هذه الأسباب في:

أ- غياب المحاسبة وضعف الرقابة الإدارية: وهذا يؤدي إلى التهاون في معالجة حالات الفساد الأمر الذي يجعل الموظف غير مبال، وتنعدم عنده روح المسؤولية مما يدفعه إلى الرشوة والمحسوبية في تعاملاته.[2]

ب- غياب سيادة القانون: فعند غياب الأحكام القانونية يولد هناك انتهاكات للحقوق والحريات دون رادع أو محاسب، والذي ينجر عليه وجود خلل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية.[3]

ج- ضعف الاهتمام بأهمية نظام المعلومات المحاسبي وعدم تكامله وإهمال توفير المقومات الأساسية التي لا بد من توفرها والتي تمثل مقومات نظام المعلومات المحاسبي.

د- عدم مواكبة نظام المعلومات المحاسبي للمتغيرات والتطورات البيئية، ولا يتوافق مع حجم المتطلبات الحالية، كما أن نظام الرقابة مقتصرا على الإشراف على النواحي المالية والمحاسبية فحسب، التي يمكن القول أنها شكلية وتفتقر إلى الموضوعية والعلمية.

ه- ضعف أو قصور في كفاءة العاملين في ما يتعلق بالأداء الوظيفي ونزاهته.

و- قد يرجع الانحراف إلى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين وتضاربها في بعض الأحيان، الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تعترض مع المصالح الأخرى.

---

[1] كريفار مراد، بربري محمد الأمين: **مرجع سابق**، ص59.

[2] هاشم الشميري، إيثار الفتلى: **الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية**، ط1، دار اليازوري، الأردن،2011، ص29.

[3] **المرجع نفسه**، ص 39.

ز- إن عدم وجود هيكل تنظيمي جيد، وعدم وضوح الاختصاصات والمسؤوليات وعدم وضوح العلاقات الوظيفية، وعدم استقرار القيادة الإدارية وتغيرها باستمرار، كل هذا يؤدي تفشي السلوك اللاأخلاقي في المنظمة.[1]

المطلب الثالث: مؤشرات الفساد المالي

تهتم الشركات حول العالم بقياس ظاهرة الفساد المالي من خلال قيامها بتطوير مؤشرات كمية تستند في معظمها علي استقصاء أراء الخبراء عن انطباعاتهم من واقع الممارسة العملية، حول مدي تفشي ظاهرة الفساد في مختلف أنحاء العالم، والجدول التالي يوضح مؤشرات الفساد والجهة المصدرة لها:

الجدول رقم: (03) مؤشرات الفساد المالي

اسم المؤشر	المفهوم	الجهة المصدرة
مدركات الفساد	مؤشر مركب يعكس وجهات النظر وخبرات الأعمال ومحللي المخاطر عن حالة الفساد في الدولة وهو ينحصر بين 0 و10.	المنظمة العالمية للشفافية
ضبط الفساد	مدي انتشار الفساد بين الموظفين الحكوميين	البنك الدولي
حكم القانون	يقيد مدي الثقة والتقيد بالقواعد القانونية في المجتمع	البنك الدولي
الرأي والمساءلة	إمكانية انتقال السلطة وقدرة المؤسسات على حماية الحريات	البنك الدولي
فعالية الحكومة	كفاءة الخدمات والإجراءات البيروقراطية واستقلالية المؤسسات عن مختلف الضغوط	البنك الدولي
نوعية الأداة التنظيمية	مدى دور وتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وعبئ التشريعات والضوابط التي تفرضها الأعمال والشركات ومدى شمولية القواعد القانونية وفعاليتها	البنك الدولي

المصدر: بن لحسن هواري: **اثر آليات الحوكمة على الفساد الإداري والمالي في الدول العربية**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي ،2012، ص7.

[1] ليلي ناجي مجيد الفتاوي: **دور نظام المعلومات المحاسبية والتكاليفية في مكافحة الفساد المالي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الإصدار 32، 2012، ص 284.

ومن بين أهم مؤشرات الفساد، مؤشر مدركات الفساد والذي تصدره منظمة الشفافية العالمية، حيث يقوم بدارسة ميدانية علي عينة من رجال الأعمال والمستثمرين ومحللي المخاط، في أكثر من 170 دولة وهو رقم قياسي حيث بدا المؤشر ب 50 دولة، ويكون هذا الأخير من 10 نقاط، والدولة التي تتحصل علي عشرة هي دولة تتمتع بالشفافية الكاملة أما الدولة التي تحصل على اقل من نقطة هي دولة ذات مستوي مرتفع من الفساد، حيث عرض مؤشر مدركات الفساد لسنة 2012 مستويات الفساد في 176 دولة ويبين أن عدد 123 دولة من أصل 176 بلد تحصلت علي اقل من 05 نقاط، كما أن 47 دولة حصلت علي اقل من 03 نقاط، مما يعني ارتفاع مستوي الفساد، حيث كان أفضل أداء في العالم لكل من الدانمارك، فنلندا، نيوزلندا، بتسعة من عشرة وأسوء أداء في العالم ل أفغانستان، كوريا الشمالية، الصومال ب(0.8).

المبحث الثاني: الارتباط بين المعلومة المحاسبية ومظاهر الفساد المالي

المطلب الأول: اختلاس الأموال وعلاقته بالمعلومات المحاسبية

يعد اختلاس الأموال والتهرب احد أهم مظاهر الفساد المالي الذي تعاني من ويلاته الكثير من الدول، ومن خلال هذا المطلب سنتناول المفهومين وعلاقتهما بالمعلومة المحاسبية.

1-1- مفهوم الاختلاس: يعرف بأنه استيلاء المختلس على الأموال المسلمة إليه لاستخدامها في الأعمال المكلف بها والتي أصبحت في حيازته بقصد إضافتها إلى أمواله الخاصة دون علم المالك الأصلي والاختلاس هو نوع من أنواع الاحتيال المالي.[1]

ونصت المادة 119 من قانون العقوبات الجزائري على انه يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة مالية من 50.000 دج إلى 200.000 دج كل موظف عمومي في مفهوم المادة (02) من القانون 01/06 والمؤرخ في 2006/02/20، والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، تسبب بإهماله الواضح في سرقة أو اختلاس أو تلف أو ضياع أموال عمومية أو خاصة أو أشياء تقوم مقامها أو وثائق أو عقود أموال منقولة وضعت تحت يديه بحكم وظيفته أو بسببها.[2]

2-1- أنواع الاختلاس: هناك عدة أنواع للاختلاس أهمها:

1-2-1- الاختلاس النقدي: وهو التصرف بشكل غير قانوني بالنقد الذي تملكه الشركة، ومن الطرق التي يلجأ إليها للاختلاس النقدي ما يلي:[3]

---

[1] عصام أبو حرام: **مرة أخرى مع الاختلاس**، مجلة المال والتجارة، بدون سنة نشر، مصر، ص 66.

[2] ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: قانون العقوبات الجزائري، المادة 119 ن، 2015، ص 55.

[3] مداح عبد الباسط: **مرجع سابق**، ص 135.

- السرقة من الصندوق أو تحرير شيك مسحوب لنفسه علي مصرف الشركة وتحميله المصروفات دون تلاعب في الحسابات في المؤسسة وهذه تدعى بالخطأ أو الغش الغير المغطى.
- عدم قطع وصل قبض بين أمين الصندوق عندما يقوم المدين بتسديد دينه، أو يعتمد على الثقة في التعامل بينه وبين المدين.
- عدم تثبيت بعض المبيعات في السجلات واختلاس ثمنها وقد لا يكتشف هذا النوع من الاختلاس إن لم يكن هناك نظام محكم للرقابة.

1-2-2- اختلاس البضاعة: وهو التصرف بشكل غير قانوني في البضاعة، ويأخذ عدة أشكال منها، اختلاس بعض أصناف المخزون من مواد أولية أو منتج تام أو غير تام عن طريق التلاعب في المستندات وفي البطاقات والسجلات الخاصة بالمخزن عن طريق إثبات مستندات صرف وهمية أو التلاعب في الكميات المصروفة أو في نسب المواد التالفة.[1] والمسموح بها، وقد يكون ذلك عن طريق عدم تثبيت المخزون في السجلات ومن ثم اختلاسها، أو استبدال البضاعة الجديدة بموجود قديم.

1-3- فحص الحسابات لغرض اكتشاف الاختلاسات:

تتنوع مظاهر الاختلاس والتلاعب في القوائم والمعلومات المحاسبية بغرض تحقيق مآرب خاصة، وذلك باختلاس النقديات والماديات، سواء كان ذلك من طرف معدي القوائم المالية بالشركات والمؤسسات أو من طرف أصحاب الشركات أنفسهم، وهذا يبرز دور المدقق عند قيامه بعملية الفحص، وينقسم الغش إلي نوعين، الأول التلاعب في الحسابات بدون اختلاس (الغش)، والثاني الاختلاس ويشمل اختلاس بعض الممتلكات مثل النقديات أو البضائع أو الأوراق المالية، وفيما يلي عرض لبعض صور الاختلاس والتلاعب مع الاهتمام بربطها بالمحاسبة والمعلومة المحاسبية وإبراز دور الفاحص (المراقب) بالنسبة لكل حال:

1-3-1- اختلاس النقديات: إن عملية اختلاس النقديات تتم لها عدة صور مختلفة ترتبط بالمعلومة المحاسبية، ولإظهار تلك الصور لا بد من المراجع أو الفاحص من القيم بالإجراءات اللازمة من اجل كشفها، ويمكن حصر مظاهر الاختلاس التي لها علاقة بالمعلومات المحاسبية من خلال العناصر التالية:

أ- اختلاس المبيعات النقدية: ومن اجل كشف هذا النوع من الاختلاس يقوم المراقب بمطابقة الملخصات التي يعدها موظفي البيع وأمين الخزينة، يجب الاحتفاظ بسجلات للعهد الموجودة لدى كل بائع حيث تثبت فيها قيمة البضاعة المسلمة لهم بسعر البيع ويخصم منها قيمة مبيعاتها، ويكون الباقي عبارة عن قيمة رصيد البضاعة

[1] ليلي ناجي مجيد الفتاوي: **مرجع سابق**، ص 282.

الموجودة لديهم، وإذا تم الجرد الفعلي لتلك البضائع وتبين أن قيمتها اقل من رصيدها الظاهر بسجلات العهد دل ذلك على عجز في البضاعة، وهذا يمثل مقدار الاختلاس.

ب- إثبات فواتير شراء صورية: حين يحدث التواطؤ بين موظفي الوحدة أو بين احد الموردين فان اختلاس النقدية في هذه الحالة يتم عن طريق إثبات فواتير شراء صورية أو مبالغ أكثر من قيمة البضاعة المستلمة منهم، أو قيد فواتير شراء مرتين ويترتب عن العمليات السابقة ظهور حساب المورد بأعلى من حقيقته وعند سداد حسابه يختلس الفرق.

ج- التلاعب في الأجور والرواتب: ويتم ذلك عن طريق إدراج أسماء وعمال وهمين في كشوف الأجور أو باستخدام فئات اجر أعلى من الحقيقة واختلاس المبالغ المقابلة، ويكتشف هذا الاختلاس من خلال القيام بالإجراءات التالية:

- إجراء مطابقة بين بطاقات الحضور أو كشوف تسجيل ساعات العمل وبين ماهو وارد بكشوف الاستحقاقات المختلفة.
- مطابقة الشيكات المسحوبة للأجور مع إجمالي كشوف الأجور والرواتب.
- التأكد من وجود توقيع العامل أو ختمه علي كشوف الأجور والرواتب.

د- تزوير مستندات صرف النقدية: يمكن للفاحص اكتشاف الاختلاسات المتعلقة بهذا البند عن طريق تدقيق مستندات الصرف مع ما هو مقيد بدفتر المصاريف النثرية بعد فحص المستندات نفسها، والتأكد من صحتها شكلا وموضوعا وبالنسبة لبعض المصروفات النثرية الصغيرة التي لا توجد مستندات مؤيدة لها، يجب على الفاحص أن يحصل علي اعتماد لها من الجهة المختصة وعلي الفاحص قبل كل هذا جرد المتبقي من رصيد السلفة ومطابقة الرصيد مع مستندات الصرف واصل السلفة وعمل محضر بنتيجة الجرد.

1-3-2- اختلاس البضاعة: يتم ذلك عن طريق عدم إثبات البضاعة الواردة في دفتر المخزون واختلاسها، أو بالصرف كمية من البضاعة اقل مما هو مثبت في أذونات الصرف ثم اختلاس الفرق، أو عن طريق اختلاس البضاعة المرتدة من العملاء ن وقد يتم اختلاس البضاعة عن طريق التواطؤ مع العملاء عن طريق توريد بضاعة لهم وعدم قيدها علي حسابهم واقتسام الثمن المعلوم، ويتم الكشف عنها من خلال المراقب المحاسبي من خلال:[1]

-فحص أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بعملية الشراء والبيع والتخزين والتحقق عن مدى كفاية هذه الأنظمة في منع الاختلاسات.

[1] احمد حلمي جمعة: **التدقيق الحديث للحسابات**، ط1، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1991، ص ص 288، 289 بتصرف.

- التأكد من جدية عملية الجرد التي قامت بها إدارة الشركة والإطلاع على كشوف أو قوائم الجرد التفصيلية، لجرد البضاعة جردا فعليا في تاريخ الفحص ومطابقة نتيجة الجرد بالرصيد الواجب عن يكون آخذا بالاعتبار رصيد بضاعة أول مدة.
- مطابقة صور فواتير المشتريات مع سجلات المخازن للتحقق من أن البضاعة المشتراة قد أثبتت الشركة دخولها إلي المخازن.
- تدقيق فواتير الخصم التي يرسلها الموردون مع إشعارات الرد مع سجلات البضاعة، للتأكد من خروج البضاعة المرتدة من حيازة الشركة فعلا.

ومن صور الاختلاس كذلك التلاعب ويقصد به (تعمد إخفاء أو تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة أو لتظليل طرف آخر أو التحريف المعتمد للمعلومات المالية من قبل موظفي الوحدة أو طرف ثالث)، كما عرف الاتحاد الأوربي للمحاسبين التلاعب بأنه" احتيال في المعلومة المالية من قبل الفرد أو مجموعة من الأفراد لتقديم قوائم مالية خاطئة أو مشوهة للإدارة أو المستخدمين أو أطراف ثالثة.[1]

1-3-3- اختلاس الموجودات: تمثل الموجودات – الأصول الثابتة – جزءا هاما من رأس المال البشري المستثمر في الوحدات المختلفة لهذا من الضروري أحكام الرقابة الداخلية عليها، وعلى الأخص ضرورة الاحتفاظ بسجل للموجودات الثابتة يتضمن توضيحات تفصيلية عن كل مفردة من مفردات هذه الموجودات مثل تاريخ إنشاء الأصل، ثمن التكلفة، العمر الإنتاجي المقدر، معدل الإهلاك،....الخ ولاكتشاف الاختلاس الخاص بالموجودات يجب تطبيق الإجراءات التالية:

- جرد الأصول جردا فعليا في تاريخ الفحص.
- مقارنة نتيجة الجرد الفعلي بما هو مقيد في سجلات الأصول.

المطلب الثاني:التهرب الضريبي وعلاقته بالمعلومة المحاسبية:

من خلال ما يلي سنتطرق إلى علاقة التهرب الضريبي كأحد مظاهر الفساد المالي بالمعلومة المحاسبية بداية من التطرق إلى مفهوم التهرب الضريبي، وكذا طرق التهرب الضريبي، وماهية آليات المحاسبة والتدقيق في الحد من التهرب الضريبي.

2-1- مفهوم التهرب الضريبي: يقصد بالتهرب الضريبي بأنه اللجوء إلى الغش الاحتيال للتخلص من الضريبة أو التقليل من مبلغها ويكون ذلك بمحاولة الفرد إنكار وجود وعاء الضريبة أو الإفصاح عن مبلغ يقل عن مبلغ الحقيقي للوعاء، ومن الأمثلة الشائعة للتهرب الضريبي تعمد المكلفين بالضريبة بتقديم بيانات كاذبة عن دخولهم

[1] مداح عبد الباسط: **مرجع سابق**، ص 139.

سواء كان ذلك بإظهار الإيرادات بأقل من مبلغها الحقيقي أو المبالغة في النفقات أو عدم الإفصاح عن بعض أو كل دخولهم [1]، أو هو التجاهل المقصود للتشريع القانوني للتهرب من الالتزامات والمستحقات الضريبية وقد يتحقق عن طريق تقديم بيانات كاذبة أو إخفاء الحقائق التي تكشف عن الأرباح الحقيقية للمكلف.

وبالرجوع إلى النصوص الجبائية نجد أن المشرع الجزائري لم يعرف التهرب الضريبي، وإنما أورد بعض حالاته على وجه خاص وهي:[2]

- إخفاء أو محاولة إخفاء المبالغ أو المنتجات التي يطبق عليها الرسم علي القيمة المضافة من طرف أشخاص مدينين به وخاصة المبيعات بدون فاتورة.
- تقديم وثائق مزورة أو غير صحيحة للاستناد عليها عند طلب الحصول أما على تخفيض أو خصم أو إعفاء أو استرجاع للرسم علي القيمة المضافة، وإما الاستفادة من امتيازات جبائية لصالح بعض الفئات من المدينين.
- القيام عمدا بنسيان تقييد أو إجراء قيد في حسابات، أو القيام بتقييد أو إجراء قيد في الحسابات غير صحيحة أو وهمية في دفتر اليومية ودفتر الجرد المنصوص عليها في المادتين 09 –10 من القانون التجاري.
- ممارسة نشاط غير قانوني، يعتبر كذلك كل نشاط غير مسجل أو لا يتوفر علي محاسبة قانونية محررة تتم ممارستها كنشاط رئيسي أو ثانوي.

2-2- طرق التهرب الضريبي:

2-2-1- التهرب عن طريق التحليل المحاسبي: وذلك بلجوء المكلف إلى تقديم إقرار ضريبي استنادا إلى دفاتر وسجلات وحسابات مصطنعة مخالفة للدفاتر والسجلات الحقيقية، مثال ذلك اصطناع فواتير شراء أو بيع أو توزيع الأرباح على شركاء وهميين بقصد تقليل من الإيرادات وزيادة النفقات أو اللجوء إلى إتلاف وإخفاء الدفاتر والسجلات والمستندات قبل انقضاء الأجل المحدد لتقادم دين الضريبة[3]، ويمكن إيجاز طرق التهرب الضريبي المتعلقة بالعمل المحاسبي كما يلي:

– تقديم المكلف بالضريبة لدفاتر أو سجلات مصطنعة، مع تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت بالدفاتر أو السجلات الحقيقية التي أخفاها عن مصلحة الضرائب.

– توزيع أرباح على شريك أو شركاء وهميين بقصد تخفيض الضريبة.

---

[1] إيمان يحي محمد: **التهرب الضريبي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 94، العراق، 2013، ص 165.

[2] لعريض أمين: **الوسائل القانونية لحماية المال العام من خطر الغش الجبائي**، الملتقى الوطني الثاني حول آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد، كلية الحقوق، جامعة المدية، 5-6 /2009/6، ص 03. (بتصرف)

[3] رسلان خضور: **الإعفاءات الضريبية والجمركية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 06، 1996، ص 102.

– اصطناع أو تغيير فواتير شراء أو بيع أو غيرهما من مستندات بقصد تقليل الأرباح وزيادة الخسائر.[1]

2-2-2- التهرب عن طريق العمليات المادية: وهذا عند تغيير المكلف بالضريبة بطريقة غير قانونية لواقعة مادية، بالإخفاء الكلي أو الجزئي للمادة الخاضعة للاقتطاع، فيكون الإخفاء كلي في حالة عدم الأخطار بمزأولة النشاط التجاري، أو الصناعي، أو الحرفي، أما الإخفاء الجزئي فيكون بإقرار مزأولة نشاط ما لكن بإخفاء جزء من المادة التي تقع عليها الضريبة كإخفاء جزء من المادة التي تقع عليها الضريبة كإخفاء جزء من المخزونات أو الممتلكات.[2]

2-2-3- التهرب عن طريق العمليات القانونية: ويكون باستحداث وضعية مادية مخالفة للوضعية القانونية الحقيقية، بتكييف خاطئ لحالة ما كتمرير عملية خاضعة للضريبة محل عملية أخرى معفاة أو اقل خضوعا للاقتطاع مثل تسجيل عمليات بيع على أساس أنها هبة [3] ويمكن إيجاز طرق التهرب الضريبي في ما يلي:

– تقديم الممول الإقرار الضريبي السنوي بالاستناد إلى دفاتر أو سجلات أو مستندات مصطنعة مع تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت بالدفاتر أو السجلات أو الحسابات الحقيقية التي أخفاها عن علم مصلحة الضرائب.

– تقديم الممول الإقرار الضريبي السنوي على أساس عدم وجود دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مع تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت بما لديه فعلا من دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات أخفاها عن مصلحة الضرائب.

– إخفاء نشاط أو أكثر مما يخضع للضريبة.

– قيام الممول بإخفاء ثروته أو تهريبها إلى الخارج بقصد التهرب من دفع الضرائب.

– اصطناع أو تغيير فواتير شراء أو البيع أو غيرها من المستندات بقصد تقليل الأرباح أو زيادة الخسائر.

ومن خلال التمعن في أسباب ومظاهر التهرب الضريبي والذي هو احد مظاهر الفساد المالي نجد أن هناك نسبة لا يستهان بها من التهرب الضريبي كانت بدايتها من الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في الدفاتر والسجلات اليومية للمكلف بالضريبة لذلك من الواجب توفير نظم المعلومات المحاسبية لها من خصائص بما يكفل استخدام تلك المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية المختلفة، وعلى فرض الضريبة المستحقة على المكلف بها إضافة إلى ذلك يجب تطوير المهارات المحاسبية للعاملين في النظام بما يكفل تطوير مهاراتهم

[1] حماد طارق: **مشكلات ضريبية معاصرة**، دار الكتب، ط 1، القاهرة، مصر، 2005، ص 144.

[2] رسلان خضور: **مرجع سابق**، ص 102.

[3] مداح عبد الباسط: **مرجع سابق**، ص 156 .

المحاسبية التي تشتمل على كافة فروع المعرفة المحاسبية، والعمل على دراسة كافة المستجدات في كل منها، والتي تمكنهم أن يقوموا بالحد من التهرب الضريبي.

2-3- دور آليات المحاسبة والتدقيق في الحد من التهرب الضريبي:

تؤدي المحاسبة والتدقيق دورا كبيرا في الحد من التهرب الضريبي الذي يعتبر شكل من إشكال الفساد المالي، فالمحاسبة هي القاعدة الأساسية التي ينطلق منها المكلفون بالضريبة بنية التلفت، ولذا تقدم المحاسبة وعمليات المراجعة السند من اجل سد الثغرات الممكنة الوقوع وهذا من خلال:[1]

- استخدام الحاسب الآلي ونظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في الإدارة الضريبة.
- دور المراجع الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية للحد من التهرب الضريبي.
- دور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية للحد من التهرب الضريبي.
- استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تحسين أداء الإدارة الضريبية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بان احد أهم أساليب التهرب الضريبي هو الإخفاء المحاسبي، لان المحاسبة تعتبر القاعدة الأساسية لإجراء التحقيقات من قبل المصالح الجبائية فإذا كان التحقيق في المحاسبة يتمثل في التأكد من مطابقة القيود في الدفاتر المحاسبية على المستندات الثبوتية كفواتير سندات الطلب وإيصالات التوريد أو نسخ فواتير البيع، فان الممول البارع يبحث عن وضع لمطابقة القيود المحاسبية في ما بينها من ناحية، وبين المستندات الثبوتية من ناحية أخري ويكون هذا النوع من الغش بزيادة التكاليف أو التسجيل المحاسبي للنفقات الشخصية ضمن المصاريف العامة، أو الزيادة في مختلف العوائد الممنوحة.

[1] مداح عبد الباسط: **مرجع سابق**، ص 144.

خاتمة الفصل:

الفساد ظاهرة قديمة مرت بعدة مراحل على عدة حضارات نتيجة تضارب المصالح بين الأفراد، وللفساد عدة صور وأنواع تنخر وتبيد قيم وخيرات المجتمع ككل، والفساد المالي ما هو إلا امتداد وصورة من تلك صور للفساد والذي عانت ولازالت تعاني من ويلاته الكثير من الدول.

إن الممارسات المالية الفاسدة ما هي إلا امتداد لوجود ثغرات قانونية، أو غياب النزاهة والشفافية في التعاملات المالية والتي من خلالها تحقيق مصالح خاصة من طرف بعض الأفراد، مما أدي إلي وقوع العديد من الانهيارات التي ضربت اكبر الشركات في العالم، إضافة إلي الأزمات المالية.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد ما تم في الجانب النظري معالجة كل من جودة المعلومات المحاسبية والفساد المالي، كان ولابد من إسقاط الجانب النظري في صورة تطبيقية وهذا ما قمنا به من خلال دراستنا ميدانية ممثلة في توزيع استمارة استبيان، وطرح بعض الأسئلة مندرجة تحت محاور محددة تضمن هذا الاستبيان 30 سؤالا موزعا على أربعة محاور، المحور الأول حول التزام معدو القوائم المالية بتطبيق النظام المحاسبي المالي للحد من الفساد المالي، المحور الثاني عن تميز المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية بخاصية الملائمة والموثوقية، المحور الثالث يؤدي مدقق الحسابات دورا هاما في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية أما المحاور الرابع يتناول اختلاف مظاهر الفساد المالي عن بعضها البعض من حيث درجة انتشار بالمؤسسات الاقتصادية.

لتحليل الاستبيان تم استخدام أساليب التحليل الإحصائي كالتكرار، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري وأخيرا One-sample Testمن خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS17

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

المطلب الأول: منهجية ومجتمع الدراسة

1-1- منهجية الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه احد طرق البحث العلمي التي تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون التدخل في مجرياتها.

وتهدف الدراسة الحالية إلى معرفة دور جودة المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي، وقد تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال الاستبيان الذي تم الاعتماد عليه لأجل هذا الغرض، وتم تفريغ الاستبيان وتحليله باستخدام برنامج spss.

2-1- مجتمع الدراسة: يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع مفردات الظاهرة محل الدراسة، وهو أيضا جميع الأفراد أو الأشياء التي تكون موضوع الدراسة.

وبناء على ذلك فان المجتمع المستهدف لهذه الدراسة يتكون من عدد من المحاسبين في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة، وقد بلغ عددهم 40 فرد.

المطلب الثاني: أدوات وعينة الدراسة

1-2- أدوات الدراسة: تم الاعتماد على استبيان حول " دور جودة المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي" حيث يعتبر الاستبيان الأداة الرئيسية الملائمة للدراسة الحالية للحصول على المعلومات والبيانات التي يجرى تعبئتها من قبل المستجيب وهذا بعد التأكد من صلاحيته للاستعمال مع عينة الدراسة الحالية.

تضمنت استمارة الاستبيان 30 سؤال، وقد اعتمد الباحث في أداة الدراسة على طريقة الإجابة الخماسية أي سلم ليكارت الخماسي، وتم الاعتماد على أسئلة واضحة مما يسهل عملية القراءة والإجابة.

أما عن أقسام الاستمارة فقد تشكلت من الأجزاء التالية:

- **الجزء التمهيدي:** تضمن البيانات والمعلومات المتعلقة بأفراد عينة الدراسة
- **المحور الأول:** ويضم الأسئلة من 1 إلى 6 والذي يهتم بمعرفة الالتزام بالنظام المحاسبي المالي.
- **المحور الثاني:**يضم الأسئلة من 7 إلى 11 ويهتم بمعرفة جودة المعلومات المحاسبية.
- **المحور الثالث:** ويضم الأسئلة من 12 إلى 16 ويهتم بمعرفة مدى مساهمة مدقق الحسابات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

- **المحور الرابع:** ويضم الأسئلة من 17 إلى 30 ويهتم بمعرفة مستوى الفساد المالي.

لتحليل نتائج الاستبيان تم الاعتماد على الوسائل الإحصائية التالية: معامل ألفا كرونباخ لحساب الثبات، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، اختبار الدلالة الإحصائية test t .

والجدول التالي يوضح طريقة الإجابة على أسئلة الاستبيان:

جدول رقم (4) طريقة الإجابة على أسئلة الاستبيان (سلم ليكارت الخماسي)

التصنيف	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

2-2-عينة الدراسة: نظرا لصعوبة تحديد مجتمع الدراسة بدقة، ومنه صعوبة ضبط حجم العينة وفقا لنماذج الإحصائية المعروفة، تم تحديد عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية من مجتمع الدراسة وقد بلغ عدد أفراد العينة 40 فرد تم استرجاع 35 استمارة صالحة وخاضعة للدراسة والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (5) خاص باستمارات الاستبيان

البيان	العدد	النسبة المئوية
إجمالي الاستمارات الموزعة	40	%100
الاستمارات غير المسترجعة	5	%12.5
مجموع الاستمارات الصالحة	35	%87.5

(المصدر: اعداد الطالبين الاعتماد على برنامج spss.)

المطلب الثالث: الوصف الديموغرافي للعينة

3-1- الخبرة المهنية:

الجدول رقم (6) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	12	34.3%
من 5 إلى 10 سنوات	3	8.6%
من 10 إلى 15 سنة	5	14.3%
من 15 إلى 20 سنة	14	40%
أكبر من 20 سنة	1	2.9%
الإجمالي	35	%100

(المصدر: اعداد الطالبين الاعتماد على برنامج spss.)

الشكل رقم (1) يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

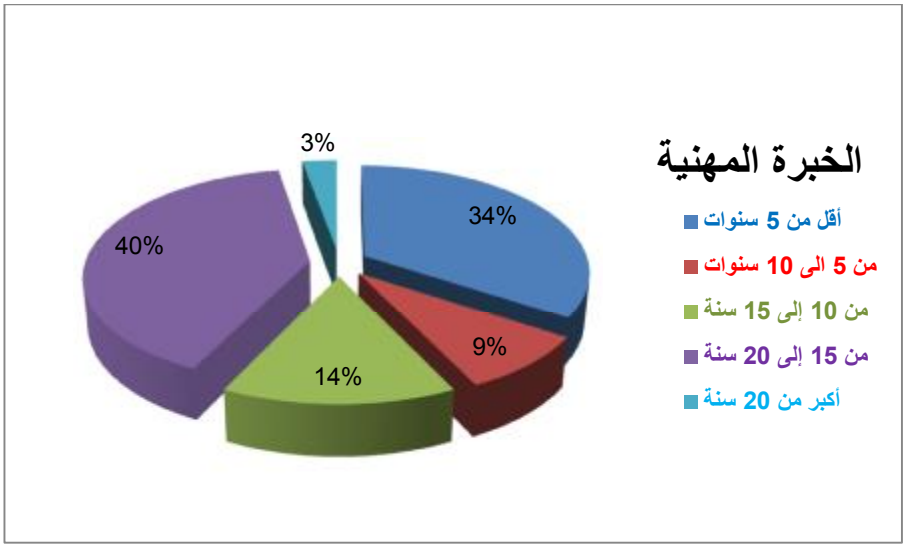

(المصدر: اعداد الطالبين الاعتماد على برنامج spss.)

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 35 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين مدة الخدمة لديهم اقل من 5 سنوات قدر بـ 12 فرد بنسبة 34.3 %، في

حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين مدة الخدمة لديهم تتراوح ما بين 5 إلى 10 سنوات قدر بـ 3 أفراد أي ما نسبته 8.6 %، أما الأفراد الذين تتراوح مدة الخدمة لديهم ما بين 10 إلى 15 سنة فقد بلغ عددهم 5 أفراد بنسبة 14.3%، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين تتراوح مدة الخدمة لديهم ما بين 15 إلى 20 سنة قدر بـ 14 فرد أي ما نسبته 40% وهم الأعلى نسبة، وأخيرا الأفراد الذين تفوق مدة الخدمة لديهم 20 سنة والمقدر عددهم بـفرد واحد فقط بنسبة 2.9%.

3-2- المؤهل العلمي:

الجدول رقم (7) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
ليسانس	16	45.7%
ماجستير/ ماستر	14	40%
دكتوراه	5	14.3%
الإجمالي	35	%100

(المصدر: اعداد الطالبين الاعتماد على برنامج spss.)

الشكل رقم (2) توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

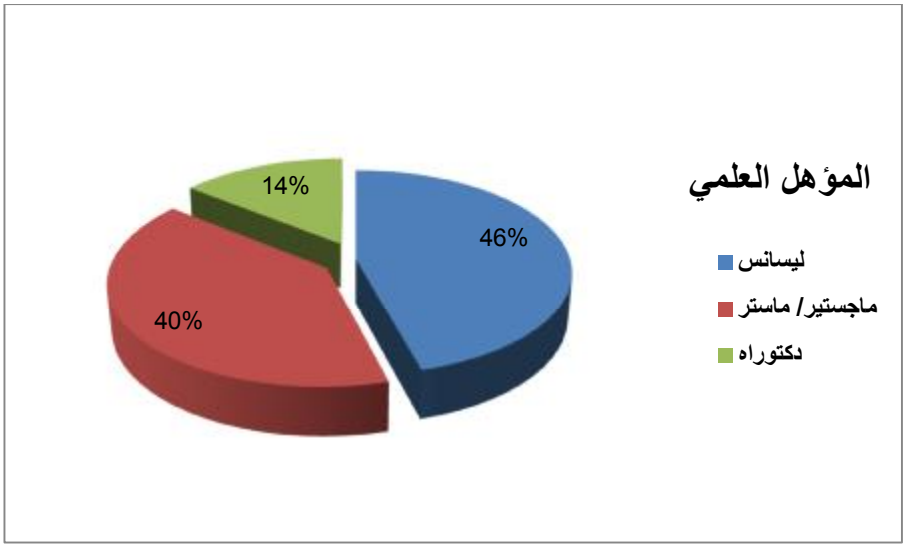

(المصدر: اعداد الطالبين الاعتماد على برنامج spss.)

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 35 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين ذوي المؤهل العلمي ليسانس قدر بـ 16 فرد بنسبة 45.7% وهم الأعلى نسبة، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد ذوي المؤهل العلمي ماجستير / ماستر قدر بـ 14 فرد أي ما نسبته 40%، وأخيرا الأفراد ذوي المؤهل العلمي دكتوراه والمقدر عددهم بـ 05 أفراد بنسبة بلغت 14.3% وهم الأقل نسبة.

3-3- التخصص العلمي:

الجدول رقم (8) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
محاسبة	16	45.7%
جباية	12	34.3%
مالية	5	14.3%
تدقيق	1	2.9%
تخصص آخر	1	2.9%
الإجمالي	35	100%

(المصدر: اعداد الطالبين الاعتماد على برنامج spss.)

الشكل رقم (3) توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

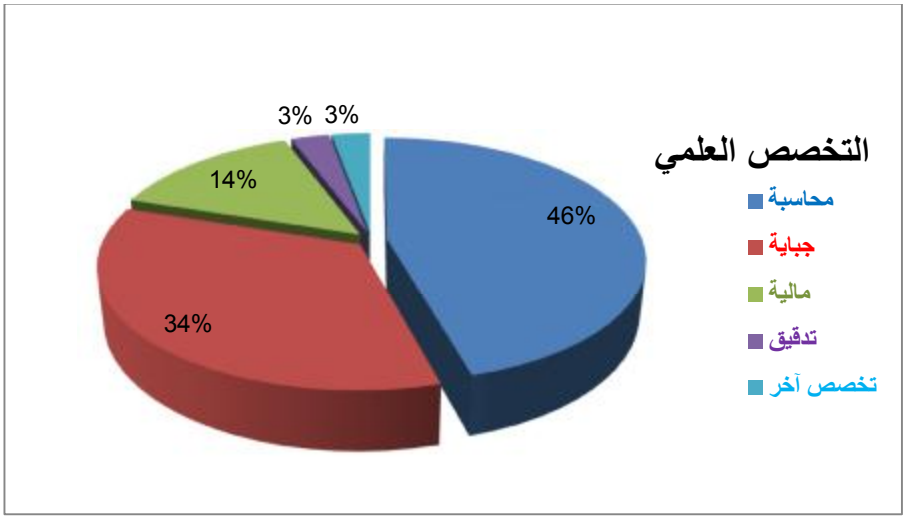

(المصدر: اعداد الطالبين الاعتماد على برنامج spss.)

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 35 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين تخصصهم العلمي محاسبة قدر بـ 16 فرد بنسبة 45.7 % وهم الأعلى نسبة، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين تخصصهم العلمي جباية قدر بـ 12 فرد أي ما نسبته 34.3%، أما الأفراد الذين تخصصهم العلمي مالية فقد بلغ عددهم 5 أفراد بنسبة 14.3%، وأخيرا الأفراد الذين تخصصهم العلمي تدقيق والمقدر عددهم بـفرد واحد فقط بنسبة 2.9 % ونفس النسبة السابقة تمثل الأفراد الذين ينتمون لتخصصات أخرى.

3-4- ثبات الاستبيان:

تم التأكد من ثبات الاستبيان عن طريق معامل الثبات ألفا كرونباخ والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

جدول رقم (9): معامل ألفا– كرونباخ لمحاور الاستبيان

المحاور	قيمة ألفا كرونباخ
المحور الأول: التزام بالنظام المحاسبي المالي	0.81
المحور الثاني:جودة المعلومات المحاسبية	0.69
المحور الثالث:مساهمة مدقق الحسابات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	0.75
المحور الرابع: الفساد المالي	0.83

(المصدر: اعداد الطالبين الاعتماد على برنامج spss.)

يتضح من الجدول رقم (9) أن قيم معامل **ألفا كرونباخ** للثبات انحصرت بين (0.69) كأدنى قيمة، و(0.81) كأعلى قيمة وهي قيم قريبة الى الواحد، وهذا ما يؤكد تمتّع الاستبيان بدرجة مرتفعة من الثبات وصلاحيته للاستخدام مع العينة النهائية للدراسة الحالية.

المبحث الثاني: تحليل وتفسير نتائج الاستبيان

المطلب الأول: تحليل محاور الاستبيان قبل التطرق إلى تحليل عبارات الاستبيان لابد من توضيح مجالات الاستبيان ودرجات الموافق المتبعة

الجدول رقم (10) مقياس الإجابة على فقرات الاستبيان

العدد	مجال الموافقة = 0.8	درجة الموافقة
1	1.8-1	غير موافق بشدة
2	2.60-1.8	غير موافق
3	3.40-2.61	غير متأكد
4	4.20-3.41	موافق
5	5-4.21	موافق بشدة

المصدر: محمد سليم أبو زيد، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام spss، دار جرير، عمان، الأردن، 2010، ص 27.

1-1- تحليل عبارات المحور الأول التزام بالنظام المحاسبي المالي

الجدول رقم (11) المتوسطات الحسابية وقيم t لعبارات محور التزام بالنظام المحاسبي المالي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الرتبة	الاتجاه
01	يتم إصدار القوائم المالية للمؤسسة دوريا كل سنة وفي الوقت المناسب.	4.11	0.75	8.69	0.000	5	موافق بشدة
02	تتوافق القوائم المالية للمؤسسة مضمونا و شكلا مع شكل القوائم المالية حسب SCF.	4.45	0.503	17.0	0.000	1	موافق بشدة
03	يتم تسجيل العمليات المالية التي تستند إلى مستندات ثبوتية فقط.	4.37	0.87	9.24	0.000	2	موافق بشدة
04	غالبا ما يكون تقرير محافظ الحسابات حول الالتزام بقواعد SCF ايجابيا.	4.20	0.63	11.25	0.000	4	موافق بشدة

05	توضيح المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ضمن الإيضاحات المتممة لها.	4.31	0.52	14.67	0.000	3	موافق بشدة
06	تقوم بدورات تكوينية في مجال المحاسبة و تطبيق SCF.	3.05	0.80	0.421	0.676	6	غير متأكد

(المصدر: اعداد الطالبين الاعتماد على برنامج spss.)

الشكل رقم (4): يوضح المتوسطات الحسابية وقيم t لعبارات محور التزام بالنظام المحاسبي المالي

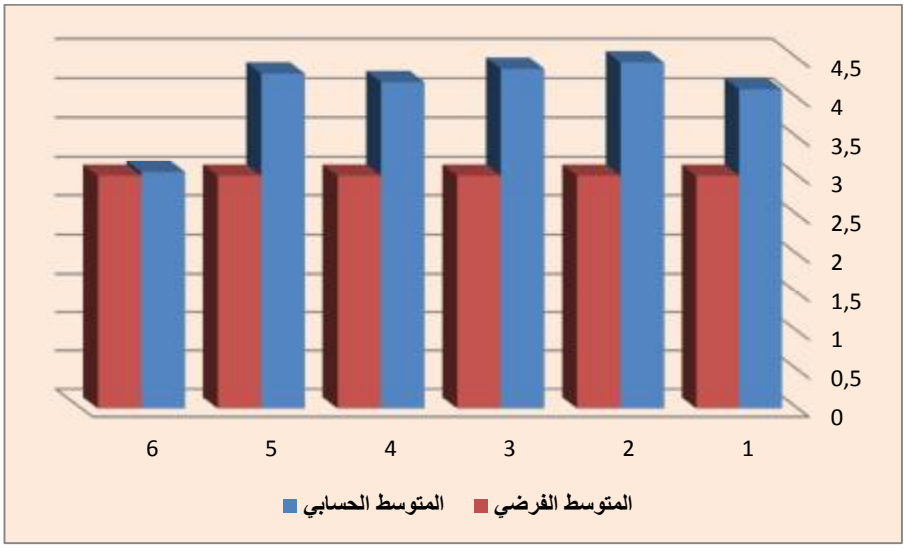

(المصدر: اعداد الطالبين الاعتماد على برنامج spss.)

من خلال الجدول رقم (11) والشكل رقم (4) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (35) فرد على محور التزام بالنظام المحاسبي المالي جاءت حسب الترتيب التالي:

- **العبارة (02)" تتوافق القوائم المالية للمؤسسة مضمونا و شكلا مع شكل القوائم المالية حسب SCF."** في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر بـ(4.45)، الانحراف المعياري (0.50)، كما بلغت T المحسوبة (17.0)، عند مستوى دلالة P-V=0.00 وهي أقل من (0.05) وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) وعليه تتوافق القوائم المالية مضمونا وشكلا للمؤسسة مع شكل القوائم المالية.
- **العبارة (03)" يتم تسجيل العمليات المالية التي تستند إلى مستندات ثبوتية فقط** " في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدر بـ (4.37)، الانحراف المعياري (0.87)، كما بلغت T المحسوبة (9.24)، عند

مستوى دلالة P-V=0.00 وهي أقل من (0.05) وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) وعليه يتم تسجيل العمليات المالية التي تستند إلى مستندات ثبوتية فقط.

- **العبارة (05)" توضيح المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ضمن الإيضاحات المتممة لها** " في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ ب(4.31)، الانحراف المعياري (0.52)، كما بلغت T المحسوبة (14.67)، عند مستوى دلالة P-V=0.00 وهي أقل من 0.05 وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وعليه يتم توضيح المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ضمن الإيضاحات المتممة لها.
- **العبارة (04)** " **غالبا ما يكون تقرير محافظ الحسابات حول الالتزام بقواعد SCF ايجابيا** " في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (4.20)، الانحراف المعياري (0.63)، كما بلغت T المحسوبة (11.25)، عند مستوى دلالة P-V=0.00 وهي أقل من (0.05) وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) وما يعني أن تقرير محافظ الحسابات غالبا ما يكون حول الالتزام بقواعد SCF ايجابيا.
- **العبارة (01)" يتم إصدار القوائم المالية للمؤسسة دوريا كل سنة وفي الوقت المناسب** " في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدر بـ (4.11)، الانحراف المعياري (0.75)، كما بلغت T المحسوبة (8.69)، عند مستوى دلالة P-V=0.00 وهي أقل من (0.05) وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) وعليه يتم إصدار القوائم المالية للمؤسسة دوريا كل سنة وفي الوقت المناسب.
- **العبارة(06)** " **تقوم بدورات تكوينية في مجال المحاسبة و تطبيق SCF** " في المرتبة السادسة بمتوسط قدر بـ (3.05)، الانحراف المعياري (0.80)، كما بلغت T المحسوبة (0.42)، عند مستوى دلالة (0.676) وهي أكبر من (0.05) أي لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%، ما يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة كانت غير متأكدة بالنسبة للعبارة رقم 06 تقوم بدورات تكوينية في مجال المحاسبة وتطبيق SCF.

وكل العبارات السابقة جاءت في اتجاه البديل "موافق بشدة وموافق " كما أن جميع قيم اختبار الدلالة الإحصائية T-Testجاءت دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) باستثناء العبارة الأخيرة جاءت باتجاه غير متأكد وغير دالة إحصائيا.

التفسير: نستنتج من خلال ما سبق أن معدو القوائم المالية يلتزمون بتطبيق SCF للحد من الفساد المالي، لكنهم في نفس الوقت لا يقومون بدورات تكوينية في مجال المحاسبة و تطبيق SCF

2-1- تحليل عبارات المحور الثاني جودة المعلومات المحاسبية

الجدول رقم (12): المتوسطات الحسابية وقيم t لعبارات محور جودة المعلومات المحاسبية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الرتبة	الاتجاه
01	تتميز المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية بملائمة لمتخذ القرار.	4.02	0.785	7.74	0.00	4	موافق
02	تتميز المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية بموثوقية.	4.17	0.663	10.44	0.00	3	موافق
03	تتميز المعلومات المحاسبية الواردة بأنها خالية من التحيز و الأخطاء.	4.25	0.560	13.26	0.00	2	موافق بشدة
04	تتضمن التقارير المالية التي تصدرها المؤسسة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع نتائج الفترات السابقة أو مع المؤسسات المماثلة.	4.37	0.731	11.09	0.00	1	موافق بشدة
05	تتميز السياسات المحاسبية المنتهجة بالثبات.	4.00	0.594	9.95	0.00	5	موافق

(المصدر: اعداد الطالبين الاعتماد على برنامج spss.)

الشكل رقم (5): المتوسطات الحسابية وقيم t لعبارات محور جودة المعلومات المحاسبية

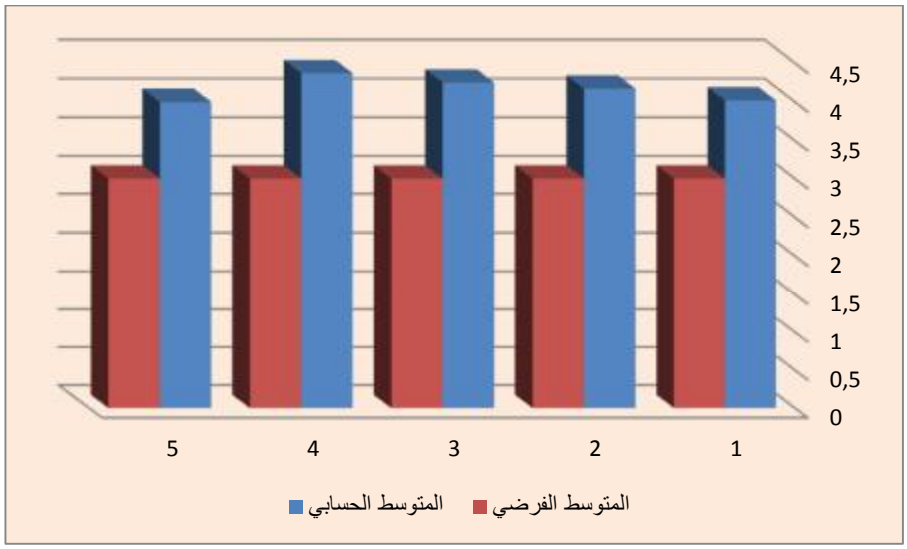

(المصدر: اعداد الطالبين الاعتماد على برنامج spss.)

من خلال الجدول رقم (12) والشكل رقم (5) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (35) فرد على محور التزام بالنظام المحاسبي المالي جاءت حسب الترتيب التالي:

- **العبارة (04)** " **تتضمن التقارير المالية التي تصدرها المؤسسة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع نتائج الفترات السابقة أو مع المؤسسات المماثلة**" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر بـ4.37،الانحراف المعياري(0.73)، كما بلغت T المحسوبة (11.09)، عند مستوى دلالة P –V=0.00 وهي أقل من (0.05) وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ما يعني أن التقارير المالية التي تصدرها المؤسسة تتضمن معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع نتائج الفترات السابقة أو مع المؤسسات المماثلة.
- **العبارة(03)** " **تتميز المعلومات المحاسبية الواردة بأنها خالية من التحيز والأخطاء**" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدر بـ (4.25)، الانحراف المعياري (0.56)، كما بلغت T المحسوبة (13.26)، عند مستوى دلالة P –V=0.00 وهي أقل من (0.05) وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) ومنه تتميز المعلومات المحاسبية الواردة بأنها خالية من التحيز والأخطاء.
- **العبارة(02)**" **تتميز المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية بموثوقية** " في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ بـ(4.17)، الانحراف المعياري (0.66)، كما بلغت T المحسوبة (10.44)، عند مستوى دلالة P –V=0.00 وهي أقل من (0.05)وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ومنه تتميز المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية بموثوقية

- **العبارة (01)**" **تتميز المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية بملائمة لمتخذ القرار** " في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (4.02)، الانحراف المعياري (0.78)، كما بلغت T المحسوبة (7.74)، عند مستوى دلالة P –V=0.00 وهي أقل من (0.05) وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) وعليه تتميز المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية بملائمة لمتخذ القرار.
- **العبارة (05)** " **تتميز السياسات المحاسبية المنتهجة بالثبات** " في المرتبة الخامسة بمتوسط قدر (4.00) ،الانحراف المعياري (0.59)، كما بلغت T المحسوبة (9.95)، عند مستوى دلالة P –V=0.00 وهي أقل من (0.05) وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) وعليه تتميز السياسات المحاسبية المنتهجة بالثبات.

وكل العبارات السابقة جاءت في اتجاه البديل "موافق بشدة وموافق " كما أن جميع قيم اختبار الدلالة الإحصائية T–Testجاءت دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05).

التفسير: نستنتج من خلال ما سبق أن المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تتميز بخاصيتي الملائمة والموثوقية للحد من الفساد المالي.

1-3- تحليل عبارات المحور الثالث مساهمة مدقق الحسابات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

الجدول رقم (13): المتوسطات الحسابية وقيم t لعبارات محور مساهمة مدقق الحسابات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الرتبة	المستوى
01	يساهم مدقق الحسابات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.	3.8571	0.69209	7.327	0.000	2	موافق
02	يتم فحص القوائم المالية من طرف مدقق الحسابات دوريا قبل المصادقة عليها.	4.2286	0.49020	14.826	0.000	1	موافق بشدة
03	يعتمد مدقق الحسابات في عمله على عمل المدقق الداخلي.	2.8000	0.67737	-1.747	0.090	5	غير متأكد

04	غالبا ما يؤدي تقرير مدقق الحسابات دورا هاما في زيادة الثقة للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية.	3.2000	0.71948	1.645	0.109	4	غير متأكد
05	يتم الأخذ بملاحظات مدقق الحسابات قبل إصدار القوائم المالية	3.4857	0.95090	3.022	0.005	3	موافق

(المصدر: اعداد الطالبين الاعتماد على برنامج spss.)

الشكل رقم (6) المتوسطات الحسابية وقيم t لعبارات محور مساهمة مدقق الحسابات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

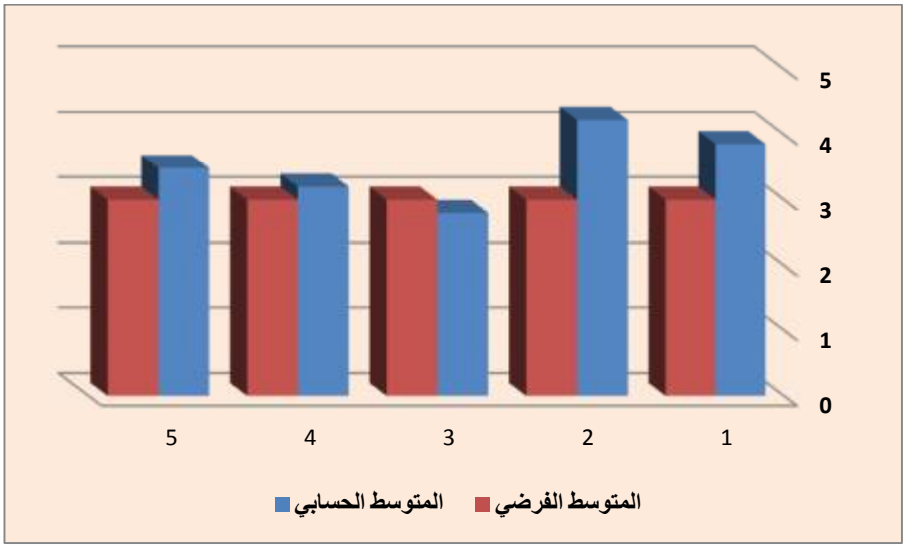

(المصدر: اعداد الطالبين الاعتماد على برنامج spss.)

من خلال الجدول رقم (13) والشكل رقم (6) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (35) فرد على محور التزام بالنظام المحاسبي المالي جاءت حسب الترتيب التالي:

- **العبارة (02)" يتم فحص القوائم المالية من طرف مدقق الحسابات دوريا قبل المصادقة عليها"** في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر بـ (4.22)، انحراف المعياري (0.49)، كما بلغت T المحسوبة(14.82)، عند مستوى دلالة P –V=0.00 وهي أقل من (0.05) وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) ومنه يتم فحص القوائم المالية من طرف مدقق الحسابات دوريا قبل المصادقة عليها.

- **العبارة(01)** " **يساهم مدقق الحسابات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية**" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدر بـ (3.85)، انحراف المعياري (0.69)، كما بلغت T المحسوبة (7.32)، عند مستوى دلالة P –V=0.00 وهي أقل من (0.05) وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq \alpha$) وعليه يساهم مدقق الحسابات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.
- **العبارة (05)** " **يتم الأخذ بملاحظات مدقق الحسابات قبل إصدار القوائم المالية** " في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ بـ (3.48)، انحراف المعياري (0.95)، كما بلغت T المحسوبة (3.02)، عند مستوى دلالة P –V=0.00 وهي أقل من (0.05) وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) مامنه يتم الأخذ بملاحظات مدقق الحسابات قبل إصدار القوائم المالية.
- **العبارة (04)** " **غالبا ما يؤدي تقرير مدقق الحسابات دورا هاما في زيادة الثقة للمعلومات المحاسبية في التقاري المالي**." في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ بـ (3.20)، انحراف المعياري (0.71)، كما بلغت T المحسوبة (1.64)، عند مستوى دلالة 0.109 وهي أكبر من (0.05)أي لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%، ما يعني أن ايجابيات أفراد عينة الدراسة كانت غير متأكدة بالنسبة للعبارة رقم 04.
- **العبارة (03)** " **يعتمد مدقق الحسابات في عمله على عمل المدقق الداخلي**" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدر بـ (2.80)، انحراف المعياري (0.67)، كما بلغت T المحسوبة(1.74-)، عند مستوى دلالة (0.09)وهي أكبر من (0.05) أي لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%، ما يعني أن ايجابيات أفراد عينة الدراسة كانت غير متأكدة بالنسبة للعبارة رقم 03.

واغلب العبارات السابقة جاءت في اتجاه البديل "موافق بشدة وموافق " كما أن اغلب قيم اختبار الدلالة الإحصائية T–Testجاءت دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) باستثناء العبارتين الثالثة والرابعة بدرجة متوسطة وغير دالة إحصائيا.

التفسير: نستنتج من خلال ما سبق أن مدقق الحسابات يؤدي دورا هاما في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية للحد من الفساد المالي.

4-1- تحليل عبارات المحور الرابع: الفساد المالي.

الجدول رقم (14) المتوسطات الحسابية وقيم t لعبارات محور الفساد المالي.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الرتبة	المستوى
01	قد يقع المحاسب أحيانا في حالة غش محاسبي دون قصد والمال بالقوانين.	2.73	0.944	-1.547	0.133	7	غير متأكد
02	يتم الأخذ بملاحظات مدقق الحسابات فيما يخص الالتزام بقواعد المحاسبة.	2.96	0.889	-0.205	0.839	4	غير متأكد
03	يمارس مدقق الحسابات مهامه بالمؤسسة دون ضغوطات في المؤسسة ودون تحيزات.	3.20	0.714	1.533	0.136	1	غير متأكد
04	هناك دائما اختلاف بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية.	2.86	0.973	-0.750	0.459	6	غير متأكد
05	يتم استغلال أصول المؤسسة باستمرار من طرف مستخدميها لأغراض شخصية.	2.56	0.817	-2.904	0.007	10	غير موافق
06	عدم وجود توثيق مناسب وفي حينه للمعاملات، على سبيل المثال مخصصات للبضائع المرتجعة.	2.46	0.819	-3.565	0.001	12	غير موافق
07	يتم التعمد في التقييم الخاطئ للأصول.	2.53	0.860	-2.971	0.006	11	غير موافق
08	تقديم افصاحات عن معلومات محاسبية غير مهمة.	2.70	1.022	-1.608	0.119	8	غير متأكد
09	يتم تضخيم بعض المصاريف أو وجود مصاريف وهمية.	2.93	1.284	-0.284	0.778	5	غير متأكد

10	يتم تسجيل عمليات وهمية مثل تسجيل مبيعات لسلع غير مباعة.	3.16	1.019	0.895	0.378	2	غير متأكد
11	استخدام وسائل المؤسسة و تحويل السلع و المواد الأولية لأغراض شخصية.	2.93	0.944	-0.387	0.702	5	غير متأكد
12	نقص إطلاع وفهم العاملين بالمؤسسة لكافة التعليمات و الضوابط.	2.93	0.827	-0.441	0.662	5	غير متأكد
13	تضخيم لبعض الإيرادات أو وجود إيرادات وهمية.	2.60	0.813	-2.693	0.012	9	غير موافق
14	التقليل من المصاريف و الديون.	3.03	1.098	0.166	0.869	3	غير متأكد

(المصدر: اعداد الطالبين الاعتماد على برنامج spss.)

الشكل رقم (7) المتوسطات الحسابية وقيم t لعبارات محور الفساد المالي.

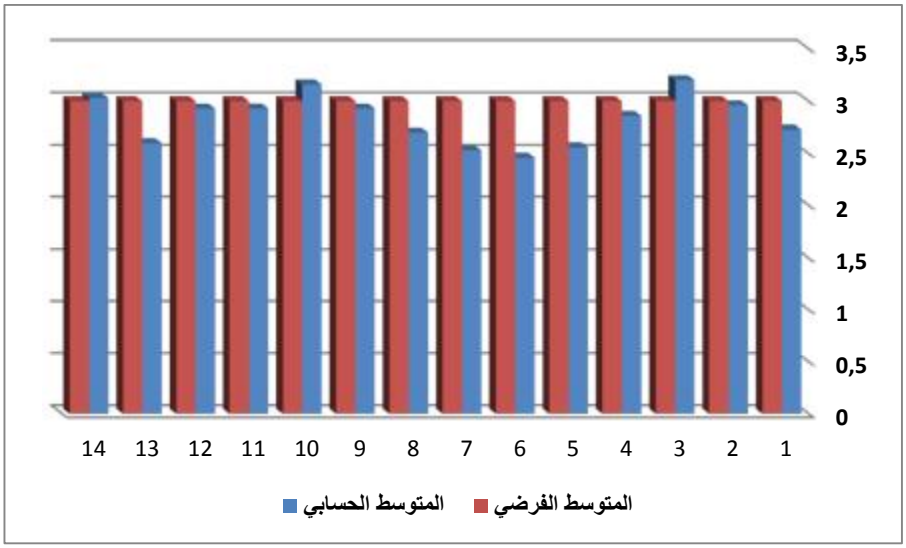

(المصدر: اعداد الطالبين الاعتماد على برنامج spss.)

من خلال الجدول رقم (14) والشكل رقم (7) أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم إجمالا (35) فرد على محور الفساد المالي جاءت حسب الترتيب التالي:

- **العبارة (03)**" **يمارس مدقق الحسابات مهامه بالمؤسسة دون ضغوطات في المؤسسة و دون تحيزات**" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر بـ (3.20)، الانحراف المعياري(0.71)، و T المحسوبة(1.53)، عند مستوى دلالة (0.136) وهي أكبر من (0.05) أي لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%، ما يعني أن ايجابيات أفراد عينة الدراسة كانت غير متأكدة بالنسبة للعبارة رقم 03.
- **العبارة (10)** " **يتم تسجيل عمليات وهمية مثل تسجيل مبيعات لسلع غير مباعة.**" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدر بـ (3.16)، الانحراف المعياري(1.01)، و T المحسوبة(0.89)، عند مستوى دلالة (0.378) وهي أكبر من (0.05) أي لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%، ما يعني أن ايجابيات أفراد عينة الدراسة كانت غير متأكدة بالنسبة للعبارة رقم 10.
- **العبارة (14)** "**التقليل من المصاريف والديون.**" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ بـ (3.03)، الانحراف المعياري(1.098)، و T المحسوبة(0.166)، عند مستوى دلالة (0.869) وهي أكبر من (0.05)أي لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%، ما يعني أن ايجابيات أفراد عينة الدراسة كانت غير متأكدة بالنسبة للعبارة رقم 14.
- **العبارة (02)** " **يتم الأخذ بملاحظات مدقق الحسابات فيما يخص الالتزام بقواعد المحاسبة.**" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ بـ (2.96)، الانحراف المعياري(0.88)، و T المحسوبة(0.205-)، عند مستوى دلالة (0.839) وهي أكبر من (0.05)أي لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%، ما يعني أن ايجابيات أفراد عينة الدراسة كانت غير متأكدة بالنسبة للعبارة رقم 02.
- **العبارة(11) و(12) و(09)** "**استخدام وسائل المؤسسة وتحويل السلع والمواد الأولية لأغراض شخصية**" و "**نقص إطلاع وفهم العاملين بالمؤسسة لكافة التعليمات والضوابط**" و" **يتم تضخيم بعض المصاريف أو وجود مصاريف وهمية**" في المرتبة الخامسة بمتوسط قدر بـ (2.93)، الانحراف المعياري(0.94) و(0.82) و(1.28)، و T المحسوبة(0.38−) و(0.44−) و(0.28−)، عند مستوى دلالة (0.702) و(0.662) و(0.778) على التوالي وهي أكبر من (0.05) أي لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%، ما يعني أن ايجابيات أفراد عينة الدراسة كانت غير متأكدة بالنسبة للعبارة رقم 11 و12 و9.
- **العبارة (04)**"**هناك دائما اختلاف بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية**" في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ بـ (2.86)، الانحراف المعياري(0.97)، و T المحسوبة(0.75−)، عند مستوى

دلالة (0.459) وهي أكبر من (0.05)أي لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%، ما يعني أن ايجابيات أفراد عينة الدراسة كانت غير متأكدة بالنسبة للعبارة رقم 04.

- العبارة(**01**) " **قد يقع المحاسب أحيانا في حالة غش محاسبي دون قصد والمال بالقوانين**" في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ بـ (2.73)، الانحراف المعياري(0.94)، و T المحسوبة(1.54−)، عند مستوى دلالة (0.133) وهي أكبر من (0.05)أي لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%، ما يعني أن ايجابيات أفراد عينة الدراسة كانت غير متأكدة بالنسبة للعبارة رقم 01.
- **العبارة (08)**" **تقديم افصاحات عن معلومات محاسبية غير مهمة**" في المرتبة الثامنة بمتوسط قدر بـ (2.70)، الانحراف المعياري(1.02)، و T المحسوبة(1.60−)، عند مستوى دلالة (0.119) وهي أكبر من (0.05) أي لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%، ما يعني أن ايجابيات أفراد عينة الدراسة كانت غير متأكدة بالنسبة للعبارة رقم 08.
- **العبارة (13)**" **تضخيم لبعض الإيرادات أو وجود إيرادات وهمية**" في المرتبة التاسعة بمتوسط قدر بـ(2.60)، الانحراف المعياري(0.813)، و T المحسوبة(2.693−)، عند مستوى دلالة P−V 0.012 وهي أقل من (0.05) أي دالة إحصائية عند ($\alpha \geq 0.05$)، ما يعني أن أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقون على تضخيم لبعض الإيرادات أو وجود إيرادات وهمية.
- **العبارة (05)**" **يتم استغلال أصول المؤسسة باستمرار من طرف مستخدميها لأغراض شخصية**" في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي بلغ بـ (2.56)، الانحراف المعياري(0.81)، و T المحسوبة(2.90−)، عند مستوى دلالة P−V 0.007 وهي أقل من (0.05) أي دالة إحصائية عند ($\alpha \geq 0.05$)، ما يعني أن أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقون على أن استغلال الأصول يتم من طرف مستخدميها لأغراض شخصية.
- **العبارة (07)**" **يتم التعمد في التقييم الخاطئ للأصول**" في المرتبة الحادية عشر بمتوسط حسابي بلغ بـ(2.53)، الانحراف المعياري(0.86)، و T المحسوبة(2.97−)، عند مستوى دلالة P−V 0.006 وهي أقل من (0.05) أي دالة إحصائية عند ($\alpha \geq 0.05$)، ما يعني أن أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقون على أن يتم التعمد في التقييم الخاطئ للأصول.
- **العبارة (06)**" **عدم وجود توثيق مناسب وفي حينه للمعاملات، على سبيل المثال مخصصات للبضائع المرتجعة**" في المرتبة الثانية عشر بمتوسط قدر بـ (2.46)، الانحراف المعياري(0.81)، وTالمحسوبة(3.56−) عند مستوى دلالة P−V 0.001 وهي أقل من (0.05) أي دالة إحصائية عند

($0.05 \geq \alpha$)، ومنه أن أفراد عينة الدراسة كانت غير موافقون على عدم وجود توثيق مناسب وفي حينه للمعاملات، على سبيل المثال مخصصات للبضائع المرتجعة.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

2-1- الفرضية الأولى: حول التزام بالنظام المحاسبي المالي

لإجراء اختبار T–Test عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) ولدراسة دلالة الفروق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

الفرضية العدمية H_0: لا يلتزم معدو القوائم المالية بتطبيق scf للحد من الفساد المالي

الفرضية البديلة H_1: يلتزم معدو القوائم المالية بتطبيق scf للحد من الفساد المالي.

والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (15) الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور التزام بالنظام المحاسبي المالي

الدرجة الكلية	N	المتوسط الحسابي للأفراد	الانحراف المعياري	الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	المتوسط الفرضي 03			
					t	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
التزام بالنظام المحاسبي المالي	06	4.08	0.51	1.08	5.13	05	0.00	دالة عند 0.05

(المصدر: اعداد الطالبين الاعتماد على برنامج spss.)

الشكل رقم (8) الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور التزام بالنظام المحاسبي المالي

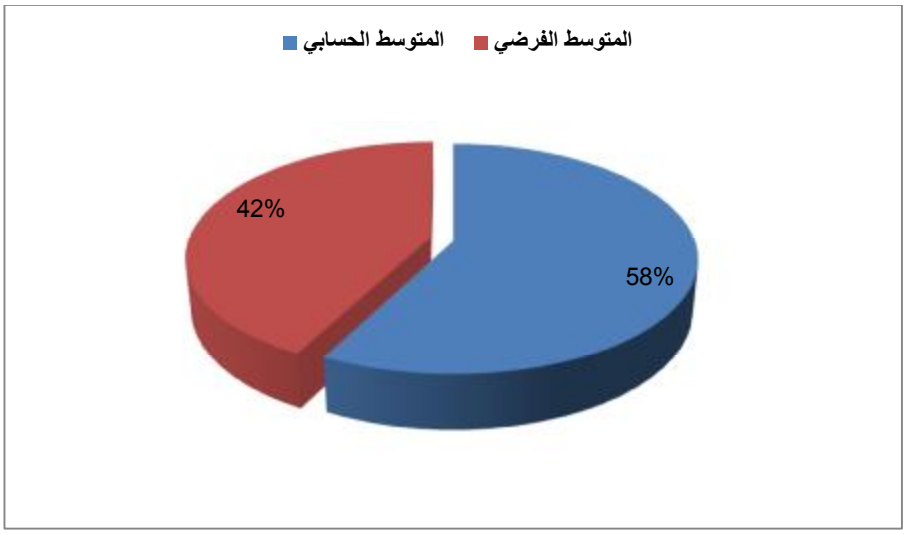

(المصدر: اعداد الطالبين الاعتماد على برنامج spss.)

من خلال النتائج المبين بالجدول رقم (15) والشكل رقم (8) أعلاه نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لمحور التزام بالنظام المحاسبي المالي والذي بلغ (4.08) أنه أعلى من المتوسط الفرضي والمقدر بـ 03، وهذا ما أكدته قيمة "ت" بالنسبة للعينة الواحدة التي بلغت قيمتها (5.13) وهي قيمة موجبة "أي أن الفروق لصالح المتوسط الحسابي " ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ومنه تم قبول الفرضية البديلة "H_1 " يلتزم معدو القوائم المالية بتطبيق scf للحد من الفساد المالي "، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

2-2- الفرضية الثانية:: تتميز المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية بخاصيتي الملائمة و الموثوقية للحد من الفساد المالي.

لإجراء اختبار T –Test عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ولدراسة دلالة الفروق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

الفرضية العدمية H_0: لا تتميز المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية بخاصيتي الملائمة و الموثوقية للحد من الفساد المالي

الفرضية البديلة H_1: تتميز المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية بخاصيتي الملائمة و الموثوقية للحد من الفساد المالي

و النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (16) الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور جودة المعلومات المحاسبية

الدرجة الكلية	N	المتوسط الحسابي للأفراد	الانحراف المعياري	الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	المتوسط الفرضي 03			
					t	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
جودة المعلومات المحاسبية	05	4.16	0.15	1.16	16.74	04	0.00	دالة عند 0.05

(المصدر: اعداد الطالبين الاعتماد على برنامج spss.)

الشكل رقم (9) الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور جودة المعلومات المحاسبية

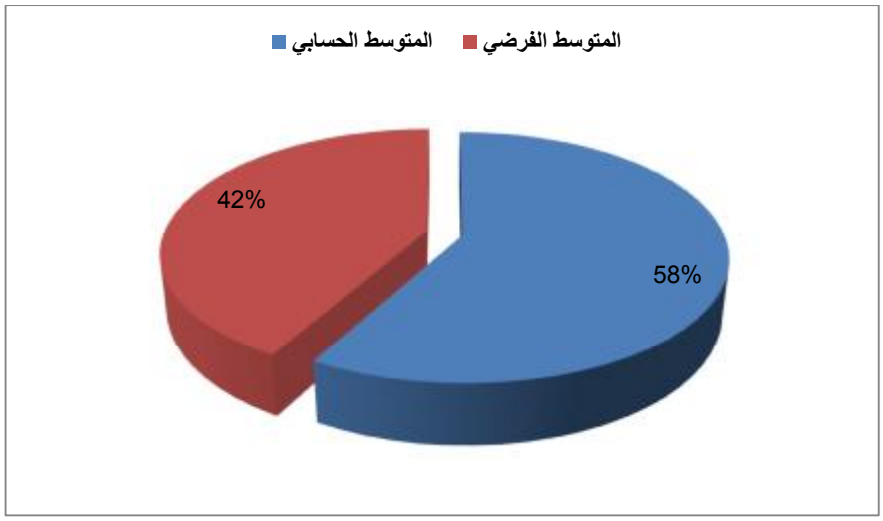

المصدر: اعداد الطالبين الاعتماد على برنامج spss.

من خلال النتائج المبين بالجدول رقم (16) والشكل رقم (9) أعلاه نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لمحور جودة المعلومات المحاسبية والذي بلغ (4.16) أنه أعلى من المتوسط الفرضي والمقدر بـ 03، وهذا ما أكدته قيمة "ت" بالنسبة للعينة الواحدة التي بلغت قيمتها (16.74) وهي قيمة موجبة "أي

أن الفروق لصالح المتوسط الحسابي " ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ومنه تم قبول الفرضية البديلة "H_1 " تتميز المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية بخاصيتي الملائمة و الموثوقية للحد من الفساد المالي "، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

2-3- الفرضية الثالثة: يؤدي مدقق الحسابات دورا هاما في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية للحد من الفساد المالي.

لإجراء اختبار T –Test عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ولدراسة دلالة الفروق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

الفرضية العدمية H_0: لا يؤدي مدقق الحسابات دورا هاما في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية للحد من الفساد المالي.

الفرضية البديلة H_1: يؤدي مدقق الحسابات دورا هاما في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية للحد من الفساد المالي.

و النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (17) الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور مساهمة مدقق الحسابات

الدرجة الكلية	N	المتوسط الحسابي للأفراد	الانحراف المعياري	الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	المتوسط الفرضي 03			
					t	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
مساهمة مدقق الحسابات	05	3.51	0.55	0.51	2.06	04	0.10	غير دالة عند 0.05

(المصدر: اعداد الطالبين الاعتماد على برنامج spss.)

الشكل رقم (10): الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور مساهمة مدقق الحسابات

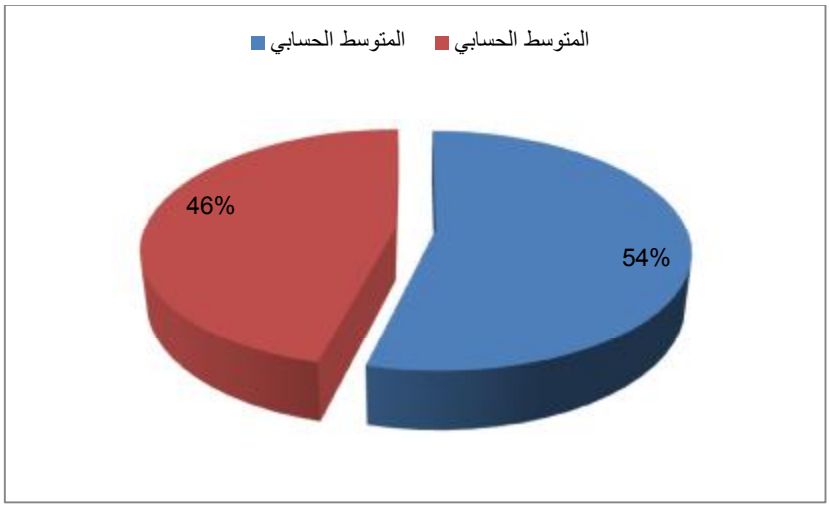

(المصدر: اعداد الطالبين الاعتماد على برنامج spss.)

من خلال النتائج المبين بالجدول رقم (17) والشكل رقم (10) أعلاه نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لمحور مساهمة مدقق الحسابات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والذي بلغ 3.51 أنه أعلى من المتوسط الفرضي والمقدر بـ 03، وبالنظر إلى قيمة "ت" بالنسبة للعينة الواحدة التي بلغت (2.06) نلاحظ أنها قيمة موجبة لا كنها غير ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ومنه تم قبول الفرضية البديلة "H_1 " يؤدي مدقق الحسابات دورا هاما في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية للحد من الفساد المالي بدرجة متوسطة".

2-4- الفرضية الرابعة: تختلف مظاهر الفساد المالي مع بعضها البعض من حيث درجة انتشار بالمؤسسات الاقتصادية.

لإجراء اختبار T –Test عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ولدراسة دلالة الفروق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

الفرضية العدمية H_0 : لا تختلف مظاهر الفساد المالي عن بعضها البعض من حيث درجة انتشار بالمؤسسات الاقتصادية.

الفرضية البديلة H_1 : تختلف مظاهر الفساد المالي عن بعضها البعض من حيث درجة انتشار بالمؤسسات الاقتصادية.

و النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (18) الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور الفساد المالي.

الدرجة الكلية	العدد	المتوسط الحسابي للأفراد	الانحراف المعياري	الفرق بين متوسط الأفراد والمتوسط الفرضي	المتوسط الفرضي 03			
					t	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
الفساد المالي	14	2.83	0.23	-0.16905	-2.703	13	0.018	دالة عند 0.05

(المصدر: اعداد الطالبين الاعتماد على برنامج spss.)

الشكل رقم (11) الفرق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط الفرضي على محور الفساد المالي.

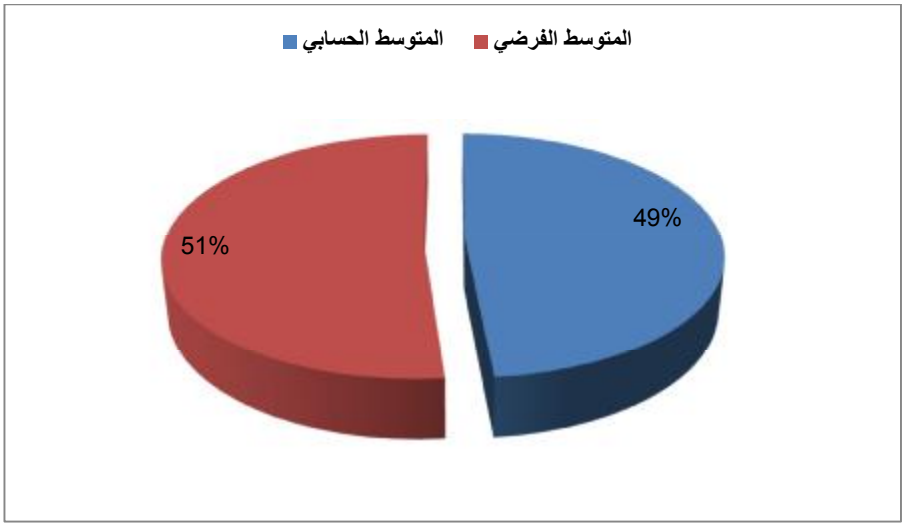

(المصدر: اعداد الطالبين الاعتماد على برنامج spss.)

من خلال النتائج المبين بالجدول رقم (18) والشكل رقم (11) أعلاه نلاحظ وبناء على المتوسط الحسابي لمحور الفساد المالي.والذي بلغ (2.83)أنه أدنى من المتوسط الفرضي والمقدر بـ 03، وهذا ما أكدته قيمة "ت" بالنسبة للعينة الواحدة التي بلغت قيمتها (2.70-) وهي قيمة سالبة "أي أن الفروق لصالح المتوسط الفرضي" ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ومنه تم قبول الفرضية

الصفرية "H 0 " ليس هناك فساد مالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة "، ونسبة التأكد من هذه النتيجة هي 95% مع احتمال الوقوع في الخطأ بنسبة 5%.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تمت الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في دور جودة المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية، كما عالجة هذا الفصل مبحثين عرضت فيه منهجية الدراسة الميدانية، أما المبحث الثاني تم عرض نتائج الدراسة وفي الأخير خلصت الدراسة حسب One-sample Test التزام معدو القوائم المالية بتطبيق النظام المحاسبي المالي للحد من الفساد المالي، تميز المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية بخاصية الملائمة والموثوقية للحد من الفساد المالي، يؤدي مدقق الحسابات دورا هام في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، تختلف مظاهر الفساد المالي عن بعضها البعض من حيث درجة انتشار بالمؤسسات الاقتصادية وبالتالي جودة المعلومات لها دور قي الحد من الفساد المالي.

الخاتمة

الخاتمة

أدى انتشار مظاهر الفساد المالي في الكثير من دول العالم إلى وقوع العديد من الأزمات والمشاكل المالية، والتي ترجع في جزء كبير منها إلى الممارسات المحاسبية الخاطئة، حيث تعتبر المعلومة المحاسبية الأساس الذي تبنى عليه المخرجات المالية للمؤسسات الاقتصادية، والتي لابد أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص حتى تتسم بالجودة المطلوبة.

ولتوفر الجودة في المعلومات المحاسبية الواردة في المخرجات المالية للمؤسسات الاقتصادية لابد من توفر مجموعة من الخصائص والشروط، إذا أن توفرها يجعل المعلومات الواردة المالية مفيدة للأطراف ذات الصلة، خاصة وأن الكثير من قضايا الفساد على المستوى العالمي والوطني ترجع في جزء كبير منها إلى التضليل في المخرجات المالية للمؤسسات الاقتصادية.

وبالتوازي مع هذا ومن أجل ضمان مخرجات محاسبية ذات جودة من المؤسسات الاقتصادية، سعت الهيئات والمنظمات المحلية والدولية إلى تطبيق حوكمة الشركات والتي واضح وجلي على المخرجات المالية للمؤسسات الاقتصادية، كما أنها تلعب دورا كبيرا في الحد من مظاهر الفساد المالي، ومن خلال هذه الدراسة عالجنا موضوع دور الذي تلعبه المعلومة المحاسبية في الحد من الفساد المالي، ومن خلال دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إن غياب تحقيق الجودة في المعلومة المحاسبية يؤدي إلى تفشي مظاهر الفساد المالي.
- ترجع الكثير من مظاهر الفساد المالي إلى الممارسات المحاسبية الخاطئة والمضللة والتي أدت إلى وقوع الكثير من الانهيارات والأزمات المالية في دول العالم.

- **نتائج الدراسة:**

- على الرغم من وجود إدراك لدى أفراد عينة الدراسة بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأهمية تحقيق الجودة في مخرجاتها المالية، إلا أن الأمر لا زال يحتاج إلى المزيد من التكوين والتوعية للمؤسسات الاقتصادية بأهمية تحقيق الجودة في مخرجاتها المالية.
- إن تحقق جودة المعلومات المالية لا يقتصر فقط على توفر خصائص المعلومات بل تشمل أيضا على مدى الالتزام بالقوانين واللوائح التي أعدت هذه المعلومات وكذلك أساليب الرقابة المطبقة والمعايير المستخدمة.
- تساعد المعلومات المالية الملائمة على اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية من خلال التغذية العكسية بما يساعد في الحد عن الفساد المالي.

- تسهل المعلومات المالية ذات الجودة إمكانية الرقابة مما يساعد في الحد عن الفساد المالي.
- -هناك التزام من طرف معدوا القوائم المالية بتطبيق SCF، وهذا ما يساهم في الحد من الفساد المالي.
- يقوم مدقق الحسابات دور هام في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ما يساهم في الحد من الفساد المالي.

1- المقترحات:

- الاهتمام بزيادة الإفصاح في مخرجات المؤسسات الاقتصادية لكي تكون ذات فائدة للأطراف ذات الصلة، وكذا تسهيل عمليات الحد عم مظاهر الفساد المالي.
- وضع قواعد لأفضل الممارسات في مجالات إدراك المؤسسات الجزائرية وتدريب المؤسسات عليها.
- إعداد دراسات وبحوث أخرى في هذا المجال على أن تشمل العديد من القطاعات مثل البنوك، التأمين، السياحة، وكذا انجاز المشاريع الكبرى نظرا لقضايا الفساد المالي المرتبطة بها.

2-أفاق الدراسة:

على ضوء الدراسة التي تمت في هذا الموضوع –دور جودة المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي دراسة عينة على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة، وما تم التوصل إليه من نتائج،فانه يتم اقتراح مجموعة من المواضيع المتعلقة بمتغيرات الدراسة على الباحثين بغية التعمق أكثر في جوانب هذا الموضوع وتتمثل في:

- الفساد المالي وإشكالية الفساد الأخلاقي.
- الفساد المالي بين المراجعة الفساد وفساد المراجعة.
- دور أخلاقيات المحاسب والمراجع في الكشف الفساد المالي.

قائمة المراجع

الكتب:

01. احمد حلمي جمعة: **التدقيق الحديث للحسابات**، ط1، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1991.

02.أحمد صلاح عطية: **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004.

03.حماد طارق: **مشكلات ضريبية معاصرة**، دار الكتب، ط 1، القاهرة، مصر، 2005.

04.حمدي عبد العظيم: **عولمة الفساد وفساد العولمة**، ط1، دار النشر الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

05.سامي اللطوخي: **الإدارة بالشفافية**، دار النهضة، القاهرة، مصر، 2006.

06.سيد عطا الله السيد: نظم **المعلومات المحاسبية**، ط1، دار الراي للنشر، عمان، الأردن، 2009.

07.عبد الحي مرعي و أخرون: **مبادئ المحاسبة المالية**، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 2008.

08.محمد ابو نصار، جمعة حميدات: معايير **البلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية و العلمية** ،دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

09.محمد سليم أبو زيد: **التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام spas**، دار جرير، عمان، الأردن، 2010.

10.محمد مطر: **مبادئ المحاسبة المالية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.

11.نزية عبد المقصود محمد مبروك: **الفساد الاقتصادي**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.

12.هادي رضا صغار: **مبادئ المحاسبة المالية**، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 2006.

13.هاشم الشميري، إيثار الفتلى : **الفساد الإداري والمالي و أثاره الاقتصادية والاجتماعية**، ط1، دار اليازوري، الأردن، 2011.

رسائل واطروحات :

01.اكرم الشادي: **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماستر ،قسم العلوم المالية و المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.

02.العابدي دلال: **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية – دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية** –، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.

03.عبد الباسط مداح: **اثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017-2018.

04.ناصر محمد على المهجلي: **خصائص المعلومات المحاسبية واثرها في اتخاذ القرار، مذكرة ماجيستير**، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لخضر، بسكرة، الجزائر، 2009.

05.هلالي فوزية، عمران خديجة: **جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2016.

المجلات :

01.ايمان يحي محمد: **التهرب الضريبي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 94، العراق، 2013.

02.رسلان خضور :**الإعفاءات الضريبية والجمركية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 06، 1996.

03.كريفار مراد، بربري محمد أمين: **دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد17، جامعة حسيبة بن بوعلي، السداسي الثاني، 2017.

04.ليلي ناجي مجيد الفتاوي: **دور نظام المعلومات المحاسبية والتكاليفية في مكافحة الفساد المالي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الإصدار 32، 2012.

05.عصام ابو حرام :**مرة اخرى مع الاختلاس**، مجلة المال والتجارة، بدون سنة نشر، مصر.

الملتقيات والدراسات :

01.لعريض امين: **الوسائل القانونية لحماية المال العام من خطر الغش الجبائي**، الملتقي الوطني الثاني حول آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد، كلية الحقوق، جامعة المدية، 5-6 /2009/6.

02.بن لحسن هواري: **اثر آليات الحوكمة على الفساد الإداري والمالي في الدول العربية**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي، 2012.

القوانين والمراسيم :

01.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون العقوبات، المادة 199 ن، 2015.

الملحق رقم : (01) استبيان الدراسة

جامعة محمد بوضياف –المسيلة–

كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم المالية ومحاسبة

تخصص محاسبة وتدقيق

إستمارة الإستبيـــــــان

تحية طيبة وبعد:

في إطار تحضير لنيل شهادة الماستر في تخصص محاسبة وتدقيق وهي بعنوان: ***دور جودة المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي*** دراسة عينة على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة، أرجو من سيادتكم المساهمة في إثراء هذا الموضوع من خلال تفضلكم بالإجابة الموضوعية على جملة الأسئلة الموجودة بهذا الاستبيان، وهذا سعيا منا لمعرفة وجهة نظركم بصدق، وذلك بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة، ونحيطكم علما أن إجابتكم ستحضى بالسرية و لن تستعمل إلا لغرض البحث العلمي، تقبلوا منا فائق الاحترام وشاكرين لكم لتعاونكم وتخصيص جزء من وقتكم، بما يخدم البحث العلمي.

- ✓ **الطالب: زوغلاش يونس**
- ✓ **الطالب: بوراس مروان**

❖ المعلومات الشخصية:

- ➢ **الخبرة المهنية:**

أقل من 5 سنوات ☐ من5 إلى 10 سنوات ☐ من 10 إلى 15 سنة ☐

من15 إلى 20 سنة ☐ أكبر من 20 سنة ☐

- ➢ **المؤهل العلمي:**

ليسانس ☐ ماجيستر/ ماستر ☐ دكتوراه ☐ أخرى(شهادات مهنية) ☐

- ➢ **التخصص العلمي:**

محاسبة ☐ جباية ☐ مالية ☐ تدقيق ☐ تخصص آخر ☐

2019/2018

❖ **محاور الإستبيان:**

المحور الأول: التزام بالنظام المحاسبي المالي .						
الرقم	البيان	موافق بدرجة				
		موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يتم إصدار القوائم المالية للمؤسسة دوريا كل سنة وفي الوقت المناسب.					
02	تتوافق القوائم المالية للمؤسسة مضمونا و شكلا مع شكل القوائم المالية حسب SCF.					
03	يتم تسجيل العمليات المالية التي تستند إلى مستندات ثبوتية فقط.					
04	غالبا مايكون تقرير محافظ الحسابات حول الالتزام بقواعد SCF ايجابيا.					
05	توضيح المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ضمن الإيضاحات المتممة لها.					
06	تقوم بدورات تكوينية في مجال المحاسبة و تطبيق SCF.					
المحور الثاني:جودة المعلومات المحاسبية.						
الرقم	البيان	موافق بدرجة				
		موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
07	تتميز المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية بملائمة لمتخذ القرار.					
08	تتميز المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية بموثوقية.					
09	تتميز المعلومات المحاسبية الواردة بأنها خالية من التحيز و الأخطاء.					
10	تتضمن التقارير المالية التي تصدرها المؤسسة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع نتائج الفترات السابقة أو مع المؤسسات المماثلة.					
11	تتميز السياسات المحاسبية المنتهجة بالثبات.					
المحور الثالث:مساهمة مدقق الحسابات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.						
الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
12	يساهم مدقق الحسابات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.					
13	يتم فحص القوائم المالية من طرف مدقق الحسابات دوريا قبل المصادقة عليها.					
14	يعتمد مدقق الحسابات في عمله على عمل المدقق الداخلي.					

15	غالبا مايؤدي تقرير مدقق الحسابات دورا هاما في زيادة الثقة للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية.					
16	يتم الأخذ بملاحظات مدقق الحسابات قبل إصدار القوائم المالية.					
المحور الرابع:الفساد المالي.						
الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
17	قد يقع المحاسب أحيانا في حالة غش محاسبي دون قصد وإهمال بالقوانين.					
18	يتم الأخذ بملاحظات مدقق الحسابات فيما يخص الالتزام بقواعد المحاسبة.					
19	يمارس مدقق الحسابات مهامه بالمؤسسة دون ضغوطات في المؤسسة و دون تحيزات.					
20	هناك دائما اختلاف بين النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية.					
21	يتم استغلال أصول المؤسسة باستمرار من طرف مستخدميها لأغراض شخصية.					
22	عدم وجود توثيق مناسب وفي حينه للمعاملات، على سبيل المثال مخصصات للبضائع المسترجعة.					
23	يتم التعمد في التقييم الخاطئ للأصول.					
24	تقديم افصاحات عن معلومات محاسبية غير مهمة.					
25	يتم تضخيم بعض المصاريف أو وجود مصاريف وهمية.					
26	يتم تسجيل عمليات وهمية مثل تسجيل مبيعات لسلع غير مباعة.					
27	استخدام وسائل المؤسسة و تحويل السلع و المواد الأولية لأغراض شخصية.					
28	نقص اطلاع وفهم العاملين بالمؤسسة لكافة التعليمات و الضوابط.					
29	تضخيم لبعض الإيرادات أو وجود إيرادات وهمية.					
30	التقليل من المصاريف و الديون.					

❖ المحلق (02) قائمة محكمي الاستبيان :

الاسم	الرتبة
سبتي إسماعيل	أستاذ محاضر –ب–
رزيقات بوبكر	أستاذ مساعد –أ–
بحري علي	أستاذ مساعد –أ–
بلبار موسى	أستاذ محاضر –أ–

الملحق رقم (03) : توزيع العينة حسب الخبرة .

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	12	34.3	34.3	34.3
	من 5إلى 10 سنوات	3	8.6	8.6	42.9
	من 10 إلى 15 سنة	5	14.3	14.3	57.1
	من 15 إلى 20 سنة	14	40.0	40.0	97.1
	أكبر من 20 سنة	1	2.9	2.9	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

الملحق رقم (04) : توزيع العينة حسب المؤهل العلمي .

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	16	45.7	45.7	45.7
	ماجيستر /ماستر	14	40.0	40.0	85.7
	دكتوراه	5	14.3	14.3	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

الملحق رقم (05) : توزيع العينة حسب التخصص .

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	16	45.7	45.7	45.7
	جباية	12	34.3	34.3	80.0
	مالية	5	14.3	14.3	94.3
	تدقيق	1	2.9	2.9	97.1
	تخصص آخر	1	2.9	2.9	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

الملحق رقم (06) : إجابات المحور الأول .

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
.01 يتم إصدار القوائم المالية للمؤسسة دوريا كل سنة وفي الوقت المناسب.	35	4.1143	.75815	.12815
.02 تتوافق القوائم المالية للمؤسسة مضمونا و شكلا مع شكل القوائم المالية حسب.SCF	35	4.4571	.50543	.08543
.03 يتم تسجيل العمليات المالية التي تستند إلى مستندات ثبوتية فقط.	35	4.3714	.87735	.14830
.04 غالبا ما يكون تقرير محافظ الحسابات حول الالتزام بقواعد SCFايجابيا.	35	4.2000	.63246	.10690
.05 توضيح المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ضمن الإيضاحات المتممة لها.	35	4.3143	.52979	.08955
.06 تقوم بدورات تكوينية في مجال المحاسبة و تطبيق.SCF	35	3.0571	.80231	.13561

الملحق رقم (07) : اختبار الفرضية الأولى .

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
01. يتم إصدار القوائم المالية للمؤسسة دوريا كل سنة وفي الوقت المناسب.	8.695	34	.000	1.11429	.8539	1.3747
02. تتوافق القوائم المالية للمؤسسة مضمونا و شكلا مع شكل القوائم المالية حسب.SCF	17.056	34	.000	1.45714	1.2835	1.6308
03. يتم تسجيل العمليات المالية التي تستند إلى مستندات ثبوتية فقط.	9.248	34	.000	1.37143	1.0700	1.6728
04. غالبا مايكون تقرير محافظ الحسابات حول الالتزام بقواعد SCF ايجابيا.	11.225	34	.000	1.20000	.9827	1.4173
05. توضيح المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ضمن الإيضاحات المتممة لها.	14.677	34	.000	1.31429	1.1323	1.4963
06. تقوم بدورات تكوينية في مجال المحاسبة و تطبيق SCF.	.421	34	.676	.05714	-.2185-	.3327

الملحق رقم (08) : إجابات المحور الثاني .

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
.01 تتميز المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية بملائمة لمتخذ القرار.	35	4.0286	.78537	.13275
.02 تتميز المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية بموثوقية.	35	4.1714	.66358	.11217
.03 تتميز المعلومات المحاسبية الواردة بأنها خالية من التحيز و الأخطاء.	35	4.2571	.56061	.09476
.04 تتضمن التقارير المالية التي تصدرها المؤسسة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع نتائج الفترات السابقة أو مع المؤسسات المماثلة.	35	4.3714	.73106	.12357
.05 تتميز السياسات المحاسبية المنتهجة بالثبات.	35	4.0000	.59409	.10042

الملحق رقم (09) : اختبار الفرضة الثانية .

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
.01 تتميز المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية بملائمة لمتخذ القرار.	7.748	34	.000	1.02857	.7588	1.2984
.02 تتميز المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية بموثوقية.	10.444	34	.000	1.17143	.9435	1.3994
.03 تتميز المعلومات المحاسبية الواردة بأنها خالية من التحيز و الأخطاء.	13.266	34	.000	1.25714	1.0646	1.4497
.04 تتضمن التقارير المالية التي تصدرها المؤسسة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع نتائج الفترات السابقة أو مع المؤسسات المماثلة.	11.098	34	.000	1.37143	1.1203	1.6226
.05 تتميز السياسات المحاسبية المنتهجة بالثبات.	9.958	34	.000	1.00000	.7959	1.2041

الملحق رقم (10) : إجابات المحور الثالث .

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
01. يساهم مدقق الحسابات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.	35	3.8571	.69209	.11698
02. يتم فحص القوائم المالية من طرف مدقق الحسابات دوريا قبل المصادقة عليها.	35	4.2286	.49024	.08287
03. يعتمد مدقق الحسابات في عمله على عمل المدقق الداخلي.	35	2.8000	.67737	.11450
04. غالبا مايؤدي تقرير مدقق الحسابات دورا هاما في زيادة الثقة للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية.	35	3.2000	.71948	.12161
05. يتم الأخذ بملاحظات مدقق الحسابات قبل إصدار القوائم المالية	35	3.4857	.95090	.16073

الملحق رقم (11) : اختبار الفرضة الثالثة .

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
01. يساهم مدقق الحسابات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.	7.327	34	.000	.85714	.6194	1.0949
02. يتم فحص القوائم المالية من طرف مدقق الحسابات دوريا قبل المصادقة عليها.	14.826	34	.000	1.22857	1.0602	1.3970
03. يعتمد مدقق الحسابات في عمله على عمل المدقق الداخلي.	-1.747-	34	.090	-.20000-	-.4327-	.0327
04. غالبا مايؤدي تقرير مدقق الحسابات دورا هاما في زيادة الثقة للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية.	1.645	34	.109	.20000	-.0471-	.4471
05. يتم الأخذ بملاحظات مدقق الحسابات قبل إصدار القوائم المالية	3.022	34	.005	.48571	.1591	.8124

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متوسط المحور الاول	6	4.0857	.51841	.21164

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
متوسط المحور الاول	5.130	5	.004	1.08570	.5417	1.6297

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متوسط المحور الثاني	5	4.1657	.15569	.06962

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
متوسط المحور الثاني	16.743	4	.000	1.16570	.9724	1.3590

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متوسط المحور الثالث	5	3.5143	.55623	.24875

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
متوسط المحور الثالث	2.067	4	.108	.51428	-.1764-	1.2049

الملحق رقم (12) : إجابات المحور الرابع .

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
01	30	2.7333	.94443	.17243
02	30	2.9667	.88992	.16248
03	30	3.2000	.71438	.13043
04	30	2.8667	.97320	.17768
05	30	2.5667	.81720	.14920
06	30	2.4667	.81931	.14958
07	30	2.5333	.86037	.15708
08	30	2.7000	1.02217	.18662
09	30	2.9333	1.28475	.23456
10	30	3.1667	1.01992	.18621
11	30	2.9333	.94443	.17243
12	30	2.9333	.82768	.15111
13	30	2.6000	.81368	.14856
14	30	3.0333	1.09807	.20048

الملحق رقم (13) : اختبار الفرضة الرابعة .

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
01	-1.547-	29	.133	-.26667-	-.6193-	.0860
02	-.205-	29	.839	-.03333-	-.3656-	.2990
03	1.533	29	.136	.20000	-.0668-	.4668
04	-.750-	29	.459	-.13333-	-.4967-	.2301
05	-2.904-	29	.007	-.43333-	-.7385-	-.1282-
06	-3.565-	29	.001	-.53333-	-.8393-	-.2274-
07	-2.971-	29	.006	-.46667-	-.7879-	-.1454-
08	-1.608-	29	.119	-.30000-	-.6817-	.0817
09	-.284-	29	.778	-.06667-	-.5464-	.4131
10	.895	29	.378	.16667	-.2142-	.5475
11	-.387-	29	.702	-.06667-	-.4193-	.2860
12	-.441-	29	.662	-.06667-	-.3757-	.2424
13	-2.693-	29	.012	-.40000-	-.7038-	-.0962-
14	.166	29	.869	.03333	-.3767-	.4434

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean

المالي الفساد	14	2.8310	.23405	.06255

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
المالي الفساد	-2.703-	13	.018	-.16905-	-.3042-	-.0339-

الملخص:

هدفت هذه المذكرة إلى البحث في دور جودة المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي بالتطبيق على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، وقد تبين أن المعلومة المحاسبية تعد بمثابة الأساس الذي تبنى عليه المخرجات المحاسبية التي يعتمد عليها أصحاب المصلحة بالمؤسسات الاقتصادية عند اتخاذهم للقرارات، كما أن أغلب الانهيارات التي حدثت في أكبر الشركات وما تلتها من فضائح وقضايا فساد مالي ، كانت نتيجة لانعدام الثقة و الشفافية في التعاملات المحاسبية، حيث أن غياب الجودة في المعلومات المحاسبية أثر سلبا على المخرجات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية، الأمر الذي أدى الى ظهور وتفشي ظاهرة الفساد المالي.

الكلمات المفتاحية: جودة المعلومات المحاسبية، الفساد المالي.

Summary:

The aim of this note is to investigate the role of the quality of accounting information in reducing financial corruption by applying to a range of economic institutions. It has been shown that accounting information is the basis upon which the accounting outputs that the stakeholders of the economic institutions depend upon when making decisions are adopted. Which occurred in the largest companies and the subsequent scandals and issues of financial corruption, was the result of lack of confidence and transparency in accounting transactions, as the lack of quality in the accounting information had a negative impact on the output of accounting for economic institutions, which led to Z emergence and spread of the phenomenon of financial corruption.

Keywords: quality of accounting information, Financial corruption.